



التاريخ: 2021-01-12

سعادة الأخ / أ. محمد جواد عبد الخالق الفرا

رئيس ديوان المظالم

تحية طيبة وبعد،،

الموضوع: مظلمة المساهمين في جامعة فلسطين

تهديكم وزارة الاقتصاد الوطني عاطر تحياتها وتتمنى لكم دوام الصحة والعافية، ونثمن جهودكم الكبيرة في متابعة المظالم والشكاوى، وبالإشارة الى الموضوع أعلاه، وعطفاً على كتابكم رقم (٨٧٦/ق.٥٣١) المؤرخ في ٢٠٢٠/١٢/٢٩ المتضمن طلبكم الإفادة بإجراءات الوزارة بخصوص التجاوزات الإدارية والمالية في شركة فلسطين، لاسيما ما يتعلق بتنفيذ مخرجات تقرير وزارة الاقتصاد بشأن مخالفات وتجاوزات الجامعة.

فإنه وبعد مراجعة ملف الشركة لدى الإدارة العامة للشركات بالوزارة، فإننا نحيل لسعاتكم رد الإدارة العامة للشركات بالخصوص وكذلك نرفق لكم تقرير الوزارة الخاص بالجامعة والذي تم إنجازه منذ العام ٢٠١٦، ونحيطكم علماً بأن الوزارة قامت بتنفيذ مخرجات وتوصيات التقرير الإدارية في ملف الشركة وبعد ذلك تم إحالة المخالفات الجزائية الواردة في التقرير للنائب العام في حينه لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

وبناءً عليه فإن الوزارة قامت بتنفيذ ما عليها من التزامات قانونية في حينه واحالة المخالفات والتجاوزات الأخرى للنائب العامة.

وبعد تعديل قانون التعليم العالي وتشكيل مجلس أمناء جديد للجامعة، فإننا نوصي بإحالة الشكاوى لوزارة التربية والتعليم ولمجلس أمناء الجامعة.

هذا للعلم واتخاذ ما ترونه مناسباً من إجراءات...

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير،،

د. رشدي عبد اللطيف وادي

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني



مرفق:

- رد الإدارة العامة للشركات.
- تقرير الوزارة بالخصوص.
- كتاب الإحالة للنائب العام.





حفظه الله

الأخ المستشار/يعقوب الغندور

مدير عام الوحدة القانونية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع/شكوي استمرار التجاوزات الإدارية والمالية في شركة جامعة فلسطين

نهدىكم أطيب التحيات ونتمنى لكم التوفيق والرشاد، بالإشارة إلى الموضوع المذكور أعلاه

نود إفادتكم بالاتي:

1. شركة جامعة فلسطين مسجلة لدينا كشركة ذات مسؤولية محدودة تحت رقم 563138528 بتاريخ 20004/12/29م.

2. هناك إشكاليات ومنازعات بين الشركاء في الشركة منذ تأسيسها حتى تاريخه وهناك قضايا منظورة أمام المحاكم تم تبليغنا بها والحفظ بها في ملف الشركة.

3. بخصوص تقرير وزارة الاقتصاد عن الشركة والمذكور في كتابكم فإن تفاصيله ما يلي:

- تم دعوة وزارة الاقتصاد حسب قانون الشركات التجارية رقم 7 لسنة 2012 بإدارة وحضور اجتماع جمعية عامة بناء على طلب 45% من الحصص المملوكة للشركاء وكان ذلك الاجتماع بتاريخ 2015/01/22 حيث تحققت النسبة القانونية لانعقاده وأدار الاجتماع الوكيل الأسبق للوزارة /م. حاتم عويضة وكان هو أيضاً يتقلد منصب مراقب الشركات، وكان أحد مخرجات الاجتماع تشكيل لجنة تدقيق في الأمور المالية والإشكاليات للشركة من قبل الوزارة و أن تكون اللجنة برئاسة مدقق مالي من الوزارة و تم تحديد الأخ/عبد اللطيف الصبي مدير الدائرة المالية في الوزارة في حينه كرئيس للجنة.

- تم اصدار قرار تشكيل اللجنة من قبل وكيل وزارة الاقتصاد الأسبق /م. حاتم عويضة بتاريخ 2015/01/28م

- تم البدء في عمل اللجنة حسب الأصول وتم اصدار تقريرها المفصل حول الإشكاليات المالية والإدارية في الشركة وذلك بتاريخ 2016/05/31م.

4. بخصوص المخالفات التي تتعلق بقانون الشركات التجارية رقم 7 لسنة 2012 تم مخاطبة شركة جامعة فلسطين بالخصوص وذلك بتاريخ 2016/06/20 م، ومن قبل مراقب الشركات في حينه د. أيمن عابد،

State of Palestine

Ministry Of National Economy

No: _____



دولة فلسطين
وزارة الاقتصاد الوطني
الرقم: _____

وتم تنفيذها حسب ما تم تزويدنا به من مستندات ووثائق موجودة في ملف الشركة وأبرزها استقاط

الحصص غير المسددة عن مآلكها بسبب عدم دفع قيمتها.

5. تم مراسلة الشركة أكثر من مرة لتصويب وضعها واتخاذ الإجراءات القانونية و الإدارية والمالية بالخصوص ولم يتم الاستجابة مع وجود ردود من الشركة بتصويب بعض المخالفات الموجودة في التقرير المذكور أعلاه.

6. تم مخاطبة النيابة العامة من قبل وكيل الوزارة السابق ومراقب الشركات في حينه د. أيمن عابد يتضمن الكتاب إجراء التحقيقات اللازمة على ضوء نتائج لجنة التدقيق على شركة جامعة فلسطين لأن ما تبقى من التقرير يتعلق بمخالفات جزائية لا يتعلق بالوزارة كجهة تنفيذية.

تحريراً في : 2020/11/26 م

أ. عبد الرحيم أبوفودة

مدير عام الشركات



مرفق:

- تقرير اللجنة المكلفة من وزارة الاقتصاد
- مخاطبات الوزارة للشركة ردود الشركة عليها.
- مخاطبة الوزارة للنيابة العامة بالخصوص.

تقرير إجراءات متفق عليها

شركة جامعة فلسطين

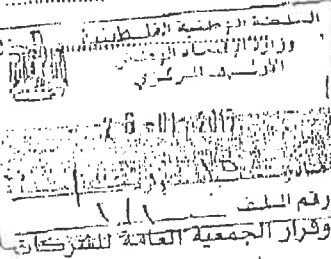
م.خ.م - غزة



No.:
Date:

الرقم: ١٥ / ٢٠١٥
التاريخ: ٢٠١٥ / ١١ / ٢٨

قرار اداري رقم (١٤) لسنة 2015



بشأن تشكيل لجنة تدقيق

بناءً على الصلاحيات المخولة لنا قانوناً بمقتضى قانون الشركات رقم (7) لسنة 2012
العادية لشركة جامعة فلسطين ذ.م.م المنعقدة بتاريخ 2015/1/22 قررنا ما يلي:

مادة (1)

تشكيل لجنة تدقيق لشركة جامعة فلسطين مكونة من السادة:

1. أ. عبد اللطيف الضيفي
 2. أ. عبد الحكيم ادغيم
 3. أ. مجلس الرقابة المنتخب في الجمعية العمومية التي ذكرها أعلاه
- على أن يتم تحديد مكافآت اللجنة من قبل هيئة المديرين بما يتسجم مع القوانين المعمول بها طرفهم.

مادة (2)

تشكيل لجنة تدقيق كاتبة الميزانيات والأوامر المالية والمحاسبية ومدى مطابقتها للقوانين وإبداء الرأي المحاسبي والقانوني في
إشكاليات التي تم طرحها في الجمعية العامة المذكورة أعلاه وأية إشكاليات أخرى يتم تقديمها من خلال هيئة

مادة (3)

لجنة ضافة الصلاحيات المتصوص عليها في قانون الشركات التجارية رقم 7 لسنة 2012 م وخصوصاً مادة
86 فقرة 2 والمواد من 244 حتى 255 وأية قوانين وأنظمة تنظم العمل المحاسبي والرقابي.

مادة (4)

لجنة اللجنة: تم تحديد عمل اللجنة بقرار من المراقب وإجماع الجمعية العمومية العادية لمدة لا تتجاوز 5 شهور من تاريخه على أن
تقدم تقريرها المفصل موضح فيه القرارات والناتج والتوصيات التي تم اتخاذها في اللجنة إلى الجمعية العامة للشركاء القادمة
ونسخة إلى مراقب الشركات.

مادة (5)

تبليغ الجهات المعنية لتنفيذ القرار ويعتبر نافذاً من تاريخ صدوره.

صدر بمدينة غزة بتاريخ 2015/01/26

حاتم عويضة

م. حاتم عويضة



م. حاتم عويضة

بسم الله الرحمن الرحيم

2016-05-31

المحترمين

السادة/ أعضاء الجمعية العامة

شركة جامعة فلسطين - ذ.م.م

غزة - فلسطين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الموضوع/ تقرير الإجراءات المتفق عليها

نتشرف بالإحاطة أنه وبموجب القرار الصادر عن وكيل وزارة الاقتصاد الوطني رقم 2015/14 وقرار الجمعية العامة بشأن فحص حسابات شركة جامعة فلسطين (الميزانية والأوامر المالية والمحاسبية) ومدى مطابقتها للقوانين وإبداء الرأي المحاسبي والقانوني في كافة الإشكالات التي تم طرحها في اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة في 22-01-2015 وأي إشكالات أخرى يتم تقديمها من خلال هيئة المديرين.

وحيث أن لجنة التدقيق قد أتمت أعمالها والمهام الموكلة لها، فقد قامت بتسليم نسخة (مسودة) للمناقشة لرئيس مجلس الإدارة لدراسة التقرير وإبداء الرأي في جميع البنود التي تناولها التقرير إن وجدت حيث كان من المهم تضمين رد الإدارة في متن التقرير إلا أنه وبكل أسف لم نتسلم أي رد من قبل مجلس الإدارة بهذا الخصوص، علماً بأننا قد طالبنا رئيس مجلس الإدارة مرة أخرى بتاريخ 20-04-2016 مطالبين إياه بضرورة الرد على الملاحظات خلال أسبوع من تاريخ الكتاب وفي حال عدم تسلمنا الرد فإننا نعتبر ذلك قبول وإقرار بما جاء في التقرير .

وللعلم فإنه حتى تاريخ هذا الكتاب لم نتسلم أي رد يذكر من قبل رئيس مجلس الإدارة، مع العلم أنه بتاريخ 18-05-2016 تسلمنا كتاباً من السيد نائب رئيس مجلس الإدارة فيه إشادة بالتقرير ويطالب فيه بإصدار تقرير في القضايا المتحفظ عليها من قبل مكتب تدقيق الحسابات في العام (2013) والمتعلقة برئيس مجلس الإدارة السابق (كاظم دغمش).

هذا للعلم

وتفضلوا بقبول الاحترام والتقدير

لجنة التدقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص التنفيذي (التقرير)

2016/01/21

السادة \ أعضاء الهيئة العامة المحترمين ...

شركة جامعة فلسطين م.خ.م - غزة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع \ تقرير النتائج التي تم الوصول إليها

لقد قمنا بإجراءات الفحص على البيانات المالية وفقاً لقواعد المراجعة المتعلقة بإجراءات العمل المتفق عليها (Agreed _ upon procedures) بناءً على قرار الهيئة العامة لشركة جامعة فلسطين م.خ.م (الشركة) ووزارة الاقتصاد الوطني بحسب القرار الإداري رقم 12 لسنة 2015 الموقع من وكيل الوزارة بتاريخ 2015/01/28 والخاص بتشكيل لجنة مراجعة لفحص حسابات شركة جامعة فلسطين المساهمة الخصوصية المحدودة عن الفترات المالية من بداية العام 2005 ولغاية 31 ديسمبر 2013 والموضحة في الجداول المرفقة لاحقاً علماً بأن هذه البيانات قد سبق تدقيقها من مكتب زميل آخر وصدر عنه تقارير نظيفة باستثناء تقرير مدققي الحسابات كما في 31 ديسمبر 2013 الذي جاء متحفظاً على راتب رئيس مجلس الإدارة (كاظم دغمش) وقضية الرمل والاسهم المكتتب فيها وغير المسددة وتكلفة المباني وأمور أخرى. لقد تم تنفيذ هذه المهمة وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها الخاصة بمهام الإجراءات المتفق عليها ولقد تم القيام بهذه الإجراءات بهدف المساعدة في تقييم البيانات المالية وصولاً إلى صافي قيمة الأرصدة للبنود المشار إليها والمدرجة في القوائم المالية المدققة لشركة جامعة فلسطين .

• حدود المسؤولية :

إن مفهومنا عن الإجراءات المتفق عليها والتي سوف نقوم بعملها على كافة المستندات والتقارير والكشوفات المالية المقدمة من الإدارة المالية بالشركة والمتعلقة بهذه الدراسة وأي مستندات أو معلومات أخرى يتم الحصول عليها من مصادر خارجية تخص هذه الدراسة، والتي تعتبر إقرارات بالمسؤولية من قبل الإدارة المالية، وانسجاماً مع ما لدينا من مفهوم للتقرير المطلوب والذي سوف يستخدم لأغراض إجراء التعديلات اللازمة على أرصدة القوائم المالية وبخاصة قائمة الدخل للوصول إلى صافي أرصدة الموجودات في قائمة المركز المالي وصافي نتائج الأعمال.

وعلى ما تقدم تكون الإجراءات المطلوب القيام بها والتي تم الاتفاق والموافقة عليها ضمن نطاق العمل المدرج في مذكرة الإجراءات المتفق عليها والمؤرخة بتاريخ 2015\09\07 والمودعة نسخة منها لدى رئاسة الجامعة.

• فيما يلي ملخص بهذه الإجراءات :

- 1- لقد حصلنا على فهم كاف لهيكل الرقابة الداخلية بالجامعة ، وتقييم المخاطر الرقابية، بما في ذلك مواطن الضعف في نظام الرقابة الداخلية. حيث اشتمل هذا الفهم النظر في الأساليب التي تستخدمها الجامعة لمعالجة المعلومات المحاسبية والتي قطعاً تؤثر على تصميم نظم الضبط الداخلية. بما في ذلك تقييم التكاليف والنفقات وبخاصة المتعلقة باقتناء الأصول .
- 2- لقد قمنا بالفحص المستندي لبعض المعاملات المحاسبية التي تمت خلال الفترة من بداية العام 2005 وحتى 31 ديسمبر 2013 بهدف فحص مكونات أرصدة الحسابات التي خضعت للفحص .
- 3- لقد قمنا بفحص العمليات المالية ذات العلاقة بمباني الجامعة وما يرتبط بها من عمليات صرف مقابل ذلك و كشف حسابات موردي المواد و الخدمة وشركات المقاولات وإجراء اختبارات لتحديد ما إذا امتثلت الجامعة ، من كافة النواحي الجوهرية، مع الاتفاقات والقوانين واللوائح المعمول بها ذات الصلة ومحاولة حصر الحالات المادية لعدم الامتثال و الأعمال غير القانونية .
- 4- قمنا بفحص حسابات الرواتب ومحاضر جلسات مجلس الإدارة ذات العلاقة بالرواتب وفي كل المستويات الإدارية.
- 5- قمنا بفحص مكونات حساب الإيرادات من كافة مصادرها والتركيز على الإيرادات من بيع الموارد الطبيعية المتوفرة .
- 6- لقد قمنا بعمل دراسة تحليلية محدودة على أرصدة الحسابات الظاهرة في البيانات المالية للسنوات السابقة وبناء على المعلومات المتاحة أماناً وبعد الاستعانة بذوي الخبرة كل في مكانة وموقعه وبحسب تخصصه.
- 7- تم وضع التوصيات اللازمة بخصوص بعض التعديلات على البيانات المالية .
- 8- قمنا بتجميع وعرض تأثير التعديلات على البيانات المالية بحسب التعديلات المناسبة إن وجدت

• إن تقريرنا سوف يظهر لكم تلك الإجراءات والنتائج التي تم التوصل إليها وكذلك سوف

يشير هذا التقرير إلى الآتي :-

إن الكفاية والكفاءة المتبعة في هذه الإجراءات هي من مسئولية الأطراف ذات العلاقة (مجلس الإدارة) دون تحملنا أي مسئولية عن كفاية أو كفاءة هذه الإجراءات. إن هذا التقرير سوف يتم إعداده لتقديمه للجمعية العامة لشركة جامعة فلسطين م.خ.م وللأطراف ذات العلاقة ومخصصة للأغراض المذكورة في هذا التقرير فقط بغرض (الوصول لصافي قيمة الأصول وصافي نتائج الأعمال) ولا يجوز استخدامه لأغراض أخرى لم يتم إدراجها أو الاتفاق عليها مسبقاً.

نظراً لأن هذه الإجراءات تعكس مهمة الإجراءات المتفق عليها ولا تمثل تدقيقاً أو مراجعة بالمعنى الشمولي وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها ككل فإننا لا نبدي أية تأكيدات حول البيانات المالية للفترة المالية من بداية 2005 ولغاية 31 ديسمبر 2013 وفيما لو قمنا بإجراءات إضافية أو تدقيق أو



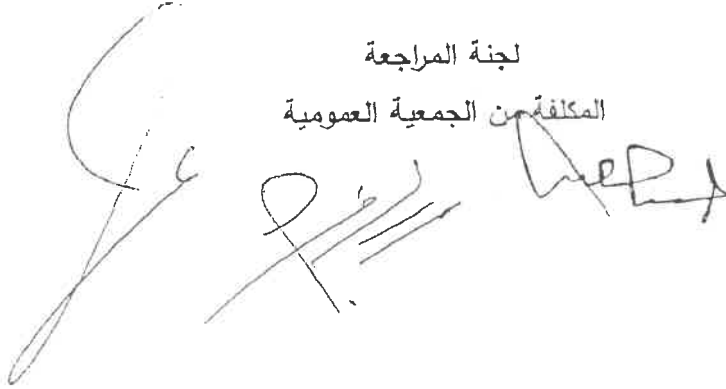
مراجعة للبيانات المالية للفترات المالية المذكورة وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها فإنه قد تصل إلى علمنا أمور أخرى من الواجب إعلامكم بها .

وعلى ما تقدم فإنكم سوف تزودونا بكتاب تمثيل موقع من إدارة الشركة يؤكد صحة البيانات المالية للفترات المالية المذكور المقدمة لنا وصحة اجراءات اعدادها بتاريخ البيانات المالية .

إن تقريرنا هذا معد للأهداف المبينة في الفقرة الأولى أعلاه ولمعلوماتكم فقط ولا نجز استخدامه لأية أغراض أخرى أو توزيعه على جهات أخرى . إن هذا التقرير يتعلق بالحسابات والبنود المحددة أعلاه ولا يشمل أية تأكيدات أخرى .

لجنة المراجعة

المكلف من الجمعية العمومية



التعريف والنشأة

تأسست جامعة فلسطين كجامعة فلسطينية هادفة للريخ في العام (2003) من خلال جهود نفر من الأكاديميين والمختصين في مختلف المجالات من أجل خدمة أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج بشكل خاص والطلبة العرب والأجانب بشكل عام . وقد تم تسجيله وفق القانون رقم 18 لعام 1929 برأس مال وقدره 10,000,000 دولار أمريكي بقيمة أسمية للسهم 10 دولار وقد بلغ رأس المال المسدد فعلا حتى نهاية ديسمبر 2013 9,577,407 دولار بحسب البيانات المدققة لذات الفترة .

أهداف وغايات الشركة :

- توفير مستوى رفيع وعصري من التعليم الجامعي .
- تهيئة بيئة تعليمية تساندها تقنيات حديثة والإلكترونية متكاملة.
- مناهج وضوابط وأنظمة أكاديمية ذات مواصفات عالمية.
- تأمين الدعم والمساعدة للطلاب لضمان مستوى عالٍ من الإبداع والتميز.
- الاهتمام بالبحث العلمي والمعرفي والتواصل مع حضارات وعلوم العالم.
- ترسيخ قيم المواطنة الصالحة والتعاون واحترام الغير بما يحقق رفاهية وسعادة الإنسانية.
- تم تخصيص قطعة أرض للجامعة من الأراضي المملوكة للحكومة بمساحة 30 دونم في مدينة الزهراء وسط قطاع غزة، وبدأت إدارة الجامعة فور الحصول على الأرض بإنشاء مباني الكليات المختلفة وتجهيز البرامج المختلفة وفق متطلبات وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات الجودة بهدف الحصول على التراخيص اللازمة واعتماد الكليات .
- ملاحظة : لقد صدرت تقارير تدقيق نظيفة للفترة المالية من 2005- ولغاية 2012 باستثناء تقرير مدقق الحسابات المتحفظ بتاريخ 15 يناير 2015 للسنة المالية المنتهية للعام 2013 وقد جاء التحفظ على راتب رئيس مجلس الإدارة والغرامات التي تكبدتها الجامعة بمقتضى حكم قضائي .

المنهجية و طرق و اجراءات العمل المنفذة.

لقد تم البدء في التخطيط لعملية الفحص والمراجعة والإجراءات الأولية في 21\09\2015 وتمت متابعة العمل الميداني مباشرة من إدارة التدقيق الذي اكتمل في 20\01\2016 وتضمن عملية المراجعة بالإضافة لما تم طرحه أعلاه فحص الأمور التالية :

- اتفاقيات تأسيس الجامعة (عقد التأسيس ، النظام الداخلي ، الاكتتاب) .
- مراجعة محاضر جلسات الجمعية العمومية ومحاضر مجلس الإدارة ومحاضر مجلس الأمناء ودراسة مدى مشروعية القرارات الصادرة .
- عقود تعيين رئيس الجامعة و آخرين .
- آليات تسديد قيم الأسهم المكتتب فيها ومشروعية المكافآت الممنوحة بشكل منح ومجانية .
- عقود واتفاقيات الجامعة مع الجامعات الأخرى و مكاتب الارتباط .

- اتفاقات الجامعة مع شركات المقاولات بما في ذلك دراسة آلية وإجراءات الشراء وامتنالها للقوانين و اللوائح المنظمة ، المستخلصات ، المبالغ المسحقة و المدفوعة .
- مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ومجلس الأمناء بما يتوافق مع اللوائح و النظم .

• نظام الضبط الداخلي :

لاحظنا خلال عملية فحص النظام الداخلي بأن هناك ضعفاً في نظام الضبط الداخلي وفي جوانب عدة سجلنا منها:

- أ- أن هناك قيد على نطاق التدقيق الداخلي وتحديداً لعمله .
- ب- عملية تسجيل القيود المحاسبية بتوقيع واحد من أصحاب التوقيع دون اكتمال التوقيع لباقي أصحاب التوقيع.
- ت- عملية إلغاء وتعديل القيود دون مرور عملية الإلغاء أو التعديل بنفس دورة عملية التسجيل من حيث الحصول على التوقيع حسب الصلاحيات و القيام بعملية التعديل أو الإلغاء حسب الأصول المحاسبية .
- ث- تغيير اتفاقيات التعاقد مع الموردين ومزودي الخدمات دون الاحتفاظ بنسخ عن العقود الأصلية والمعدلة، والتعديل لأكثر من مرة على ذات العقود بما يحقق المصلحة للمورد أو مزود الخدمة.
- ج- اختفاء جزء كبير من المستندات المؤيدة للنفقات .
- ح- حرق جزء من أرشيف الدائرة المالية.
- خ- منح إعفاءات من دفع الرسوم وشهادات براءة ذمة من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة بعيداً عن رئاسة الجامعة ومجلس الأمناء.
- د- تسجيل رسوم مشكوك في تحصيلها وبمبالغ كبيرة مع عدم الاحتفاظ بكشوف لأصحاب هذه الرسوم من الطلاب.
- ذ- معظم المسجلين للاكتتاب العام في أسهم شركة جامعة فلسطين لم يلتزموا بالنظام الداخلي للشركة ولا بقانون الشركات من حيث التسديد مقابل الاسهم المكتتب فيها علماً بأنهم البعض منهم كانوا أعضاء في مجالس إدارة للجامعة وتفاوضوا بشأن قضايا مصيرية تخص الجامعة ووقعوا عقود نيابة عنها .

• الامتثال للنظام الداخلي والقوانين :

لاحظنا أن هناك أكثر من خرق للنظام الداخلي للشركة وبخاصة فيما يتعلق بتطبيق المواد (11 ، 22 ، 25 ، 30) من النظام والمواد أرقام 74 بند (1) من قانون الشركات 18 لعام 1929، ونصوص المواد (110 ، 150 ، 152 ، 176 ، 186 ، 191) من قانون الشركات رقم 7 لعام 2012 .

وذلك كله فيما يتعلق بملكية الأسهم ونقل ملكيتها ورأسمال الشركة والتسديد مقابل الاسهم المكتتب فيها علماً بأن جزء كبير من المكتتبين كانوا أعضاء في مجالس إدارة للجامعة وتفاوضوا بشأن قضايا مصيرية تخص الجامعة ووقعوا عقود نيابة عنها وأمور أخرى كالفصل في رواتب الرئيس ورئيس مجلس الإدارة ومنح المكافآت وغيرها .

• تضارب المصالح :

ويأتى ذلك انسجاماً مع ما جاء في البند (2) أعلاه وتطبيق المواد المشار إليها أعلاه فيما يتعلق بملكية الأسهم ونقل الملكية والمحافظة على رأسمال الشركة من الاستغلال ويضاف لذلك عقود المقاولات والخدمات وتحديد العقود مع شركات المقاولات التي تم تغييرها أكثر من مرة وذلك كله يصب في مصلحة هذه الشركات في المقام الأول بعيداً عن مصلحة الجامعة، فضلاً على عدم الالتزام باللوائح المنظمة لعمليات الشراء والتوريد وقانون اللوازم العامة الذي يفرض الإعلان عن أعمال توريد الخدمات والمواد حسب الأصول مع ضرورة توافر الكفالات والضمانات حسب الأصول وكذلك عقود بعض الموظفين (رئيس الجامعة السابق (د. زاهر كحيل)، نائب الرئيس، آخرون) حيث كان هناك تضارب في المصالح بشكل جلي.

• موارد الجامعة :

ويقصد هنا الانعكاس المالي لتغيير عقود الخدمات والمقاولات، والتي تكبدت الجامعة مبالغ مالية كبيرة بسبب عدم الوضوح فيها أو تغييرها بما يحقق المنفعة الكاملة للمستفيدين من هذه التغييرات بما فيها عقود رئيس الجامعة سابقاً و نائبه . إضافة إلى ذلك ما تكبدته الجامعة من دفع غرامات بناءً على حكم قضائي بخصوص الرمال التي تم تحميلها من أرض الجامعة والأراضي المجاورة والتي تكبدت الجامعة مبالغ كبيرة بسببها تمثلت في الغرامة المدفوعة لوزارة الاقتصاد الوطني أو المبالغ المالية التي تم إدراجها ضمن مستخلصات شركة المقاولات عن تحميل ونقل الرمال ولم تأتي هذه الدراسة على قيمة الرمال التي قد تكون شركة المقاولات قامت ببيعها في حينه علماً بأن الدراسة لم تأخذ بالحسبان أي منافع اقتصادية قد تكون متحققة من بيع هذه الموارد.

• التعاقدات الخارجية :

من الملاحظ أن الجامعة كانت قد تعاقدت في بداية تأسيسها مع جامعة شمال فيرجينيا ومن ثم جامعة القاهرة بالإضافة إلى فتح العديد من مكاتب الارتباط. التعاقد الأول مع شمال فيرجينيا خلف مجموعة من القضايا التي ما زال ينظر فيها أمام المحاكم الفلسطينية، ومكاتب الارتباط وبخاصة مكتب الأردن حيث تم إلغاء راتب نائب رئيس الجامعة من حسابات غزة ومن ثم دفعها من مكتب الأردن، وحصول المكتب على مرابحات من أشخاص اعتياديين للتأثيث ومن ثم لم يعرف مصير الأثاث في هذا المكتب.

يضاف إلى ذلك تعاقد الجامعة من خلال رئيس مجلس الإدارة السيد كاظم دغمش مع مكتب وسيط في دبي لتسجيل طلبة فلسطينيين وعرب من الإمارات في الجامعة من خلال هذا المكتب الوسيط الذي قام بتحويل الرسوم من الطلاب وتحويل ما نسبته 50% من الرسوم إلى مكاتب صرافة بغزة من خارج الحسابات البنكية للجامعة وحصوله على 50% بعد خصم بالطبع مصاريف هذا النشاط (والمقصود هنا مكتب الوسيط في دبي) دون توريد هذه المبالغ للجامعة.

• إدارة الحسابات :

من الواضح جداً أن هناك تعسفاً في استخدام الصلاحيات من قبل بعض المتنفذين في مجلس الإدارة أو رئاسة الجامعة سابقاً على العاملين بالدائرة المالية حيث لاحظنا الآتي:

- 1- تسجيل بعض الحسابات دون اكتمال المجموعة المستندية المؤيدة للمصاريف.
- 2- التسجيل بناءً على توقيع أحد المسؤولين دون اكتمال التواقيع من أصحاب حق التوقيع.
- 3- تبادل التواقيع فيما بين أصحاب النفوذ بما يحقق مصالحهم الشخصية كتوقيع رئيس الجامعة سابقاً د. زاهر كحيل على عقد نائب الرئيس وراتبه وتوقيع نائب الرئيس على عقد وراتب الرئيس بما يؤكد وقوع التضارب في المصالح.
- 4- فقدان جزء كبير من القيود والمجموعة المستندية بشكل متعمد وذلك بسحب هذه القيود مع مستنداتها من مكانها الطبيعي أو بحرق جزء من الأرشفة.
- 5- تكرار عقود الخدمات وتنفيذ المقاولات بما يحقق مصالح المستفيدين وتوقيعها من أشخاص ليست لديهم الصلاحية أو التفويض في التوقيع على هذه العقود بالإضافة إلى فقدان جزء كبير من هذه العقود.
- 6- تكرار دفع بعض المستحقات للغير من خلال المستخلصات أو دفعها مرة أخرى من خلال مالية الجامعة.
- 7- تسجيل قيود متعلقة بتسويات على حسابات البعض ورئيس الجامعة سابقاً د. زاهر كحيل ومن ثم إلغاؤها وإعادة إجراء تسويات جديدة.
- 8- تسجيل ملكية الاسهم بمجرد الاكتتاب دون الالتزام بالتسديد مقابل الاسهم المكتتب فيها وإصدار أوامر لتسجيل معاملات مالية من أشخاص لا يملكون الحق في إصدار هكذا أوامر فضلاً على إجراء عملية المناقلة والتداول على أسهم غير مسددة وتنفيذ ذلك على برامج المحاسبة.

• المنح والتمويلات الخارجية:

حيث لاحظنا حصول الجامعة على تمويلات ومنح خارجية تم تسجيلها بشكل بقيود نظامية من خارج القوائم المالية فضلاً عن دفع الجامعة لعمولات بمبالغ كبيرة مقابل هذه التمويلات لبعض الأشخاص الذين كان لهم دور في تحقيقها.

• منح الطلاب:

حيث تم منح طلاب الجامعة منح بشكل إعفاء جزئي أو كلي من دفع الرسوم الجامعية من قبل رئيس مجلس الإدارة السيد كاظم دغمش دون الحصول على موافقة رئيس الجامعة أو مجلس الأمناء.

إجراءات الفحص والمراجعة:-

لاحظنا أثناء عملية المراجعة بموجب التكليف المنوط بنا المتعلق بالإجراءات المتفق على تنفيذها مجموعة من الملاحظات الجوهرية المتعلقة بالتأسيس والمؤسسون، سير العمل بالجامعة، البيانات المالية، محاضر الجلسات، وعليه فقد سجلت العديد من الملاحظات على النقاط السابقة:



النشأة و التأسيس :

لقد تم تأسيس شركة جامعة فلسطين برأسمال أسهمي قدره 100,000 دولار أمريكي ثم تم رفع رأسمال الشركة ليصل إلى 1,000,000 دولار أمريكي بنفس القيمة الاسمية للسهم 10 دولار/سهم ، ثم قررت الإدارة رفع رأسمال الشركة والسماح بدخول مساهمين جدد إلى 10,000,000 سهم مقسومة إلى 1,000,000 سهم بقيمة اسمية 10 دولار/سهم .

- لقد لاحظنا أن عدد كبير من المساهمين قد خالفوا النظام الداخلي في المادة رقم (6) من النظام والتي نصت على ضرورة دفع قيمة الأسهم المكتتب فيها كاملة أو خلال المدة وبالكيفية التي يقررها مجلس الإدارة.

- كذلك مخالفة المادة رقم (11) من النظام والتي تنص على "لا يحق لأي مساهم أن يستعمل أموال الشركة في سبيل شراء أسهماً، ولا يحق للشركة تقديم أية مبالغ بأية طريقة ولأي شخص كان لهذه الغاية".

- المادة رقم (13) : "لا يجوز بيع أو تحويل أو هبة أو نقل ملكية الأسهم في الشركة إلا بموافقة سابقة من مجلس الإدارة وبالصيغة التي يضعها وبما يتماشى مع نصوص عقد التأسيس".

- مادة رقم (22) بند (3) : "يجب أن يكون المرشح لعضوية مجلس الإدارة مالكاً على الأقل عشرون ألف سهم من أسهم الشركة".

- المادة رقم (30) (بند 2 ، ث) " فقد عضوية مجلس الإدارة إذا نقصت عدد الأسهم التي يملكها العضو على عشرين ألف سهم".

- أن جميع عمليات تداول الأسهم المكتتب بها المؤسسون قبل نشر الحسابات الختامية عن سنتين ماليتين من تاريخ تسجيل الشركة باطلة حسب المادة رقم (150) بند رقم (1) من القانون رقم (7) شركات (2012) والتي لا تجيز تداول الأسهم قبل نشر الحسابات الختامية.

- إن جميع عمليات تداول الأسهم والتي لم يكن المساهم قد سدد على الأقل 50% من قيمتها باطلة أيضاً وفقاً لنص المادة (152) بند رقم (1) من القانون رقم (7) 2012.

- مخالفة قرارات الجمعية العمومية بتاريخ 2007/05/08 البند الرابع الذي جاء فيه على ضرورة قيام جميع المساهمين بتسديد كافة مساهماتهم خلال ثلاث شهور من تاريخ الجمعية العمومية.

- بالرجوع إلى المواد سابقة الذكر سجلنا الملاحظات التالية:-

أ- معظم المساهمين لم يلتزموا بتسديد قيمة الأسهم المكتتب فيها.

ب- تم عمل التداول على مجموعة كبيرة من الأسهم المكتتب فيها (بيع وشراء) دون الالتزام بتسديد قيمة هذه الأسهم لتثبيت ملكيتها ومن ثم حق التداول عليها.

من جدول الأعمال وهو إضافة مساهمين جدد وكان من بين المساهمين الجدد المهندس موسى الحساينة وهذا يعزز أنه لم يكن ضمن المؤسسون للجامعة وعليه بتوجب ضرورة إعادة هذا المبلغ للجامعة أو استرجاع ما يعادله من أسهم بتاريخ القيد المحاسبي.

رأي الإدارة :

2- في ذات الجلسة (7) بتاريخ 09-08-2006 تم تعيين د. زاهر كحيل رئيساً للجامعة براتب وقدره 6000 دولار أمريكي بأثر رجعي ابتداءً من 01-09-2005 ، وتعيين د. سامي الخزندار نائباً لرئيس الجامعة براتب وقدره 4200 دولار شهرياً بحيث يقوم د. زاهر كحيل بتوقيع عقد نائب رئيس الجامعة ويقوم نائب الرئيس بتوقيع عقد رئيس الجامعة بشكل تبادلي.


وهنا تم تسجيل جملة من المخالفات على هذا الإجراء على النحو التالي:

من الواضح أن معظم المجتمعون في جلسة مجلس الإدارة لم يسددوا ما عليهم من التزامات مقابل عمليات الاكتتاب، وهذا يؤكد وجود التضارب في المصالح يتمثل في ثلاث جوانب:

الأول: قيام كل من رئيس الجامعة د. زاهر كحيل ونائب الرئيس بالتوقيع كل للآخر على عقد العمل يعزز جانب التضارب في المصالح.

الثاني: الجمع بين عضوية مجلس الإدارة ورئاسة المجلس ووظيفة رئيس الجامعة ونائبه.

الثالث: حصول كل منهم على راتب بما يخالف النظام الأساسي في مادته (25) وفي هذه الحالة تصرف له المصاريف التي تكلفها هذا العضو أثناء تأديته لهذا العمل، ويشترط هنا أن يكون هذا التكليف بناءً على قرار مجلس الإدارة الذي يقر هذه المهمة ويحدد الشخص الذي يقوم بها ويكون هذا القرار أي قرار التكليف مسجلاً في محضر الاجتماعات.

وكذلك نص المادة رقم 74 بند (1) من قانون الشركات رقم 18 لعام 1929. " لا يحق لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أن يتقاضى راتباً عن أعماله بصفته هذه إلا بمقتضى أحكام الشركة (النظام الأساسي) ".


الإجراء :-

الجمع بين وظيفة رئاسة الجامعة ونائب رئيس الجامعة د. زاهر كحيل ود. سامي الخزندار وعضوية مجلس الإدارة مخالفة للقانون الأساسي في مادته رقم (25) سابقة الذكر والمادة رقم 74 بند (1) من قانون الشركات 18 لسنة 1929، وعليه تقاضى راتباً كل من أعضاء مجلس الإدارة د. زاهر كحيل ود. سامي الخزندار بصفتهم رئيس للجامعة ونائبه مخالف لنصوص المواد المشار إليها أعلاه وكان من المفترض أن يتم صرف المصاريف التي تكبدها كل منهم مقابل القيام بالمهام الموكلة له أو صرف المكافأة المستحقة وفق النظام الداخلي للجامعة ويحد أقصى 5,000 دينار أردني سنوياً في حال تحقيق أرباح.

مع العلم بأن القرار كان من المفترض أن يسري المفعول ابتداءً من 01-09-2005 بغض النظر عن مشروعية مجلس الإدارة بعد الموافقة عليه إلا أن الرواتب تم صرفها ابتداءً من يناير 2005 للدكتور زاهر كحيل بما يخالف أيضاً قرار مجلس الإدارة وتم صرف رواتب الدكتور سامي الخزندار بموجب ذات القرار على أساس 4200 دولار شهرياً تم تسجيل استحقاق هذه الرواتب ضمن مجموعة حسابات الدائرة المالية بغزة ثم تم إلغاؤها وصرفها من خلال مكتب الارتباط في الأردن وكانت على النحو التالي:

جدول رقم (1)		
مسحوبات مقابل رواتب د. زاهر كحيل		
الفترة الزمنية	الراتب الشهري \$	مجموع الرواتب \$
يناير 2005 - أغسطس 2005	4,000	32,000
سبتمبر 2005 - ديسمبر 2005	6,000	24,000
بدل إجازة (شهرين)	9,334	18,668
يناير 2006 - يونيو 2006	6,000	36,000
يوليو 2006 - ديسمبر 2006	6,000	36,000
بدل إجازة (شهرين)	9,500	19,000
الرواتب والإجازات حتى 2006\12\31		165.668

ع

جدول رقم (2)			
مسحوبات مقابل رواتب د. سامي الخزندار			
الفترة الزمنية	الراتب الشهري J.D	مجموع الرواتب J.D	مجموع الرواتب \$
مارس 2005 - مايو 2005	1,000	3,000	4,237
يونيه 2005 - أغسطس 2005	2,000	6,000	8,474
مجموع الرواتب المستخدمة لتسديد أسهم مكتب فيها		<u>9,000</u>	<u>12,711</u>
فبراير 2006 - مايو 2006	1,174.33	4,697.32	6,634.2
يونيه 2006	2,685	2,685	3,792.12
يوليو - ديسمبر 2006	2,851.5	17,109	24,163.62
مجموع الرواتب حتى ديسمبر 2006	-	<u>24,491.32</u>	<u>34,589.94</u>
راتب يناير 2007	1,900	1,900	2,683.43
راتب فبراير 2007	2,775.72	2,775.72	3,920.24
مجموع الرواتب 2007		<u>4,675.72</u>	<u>6,603.68</u>
إجمالي الرواتب المحسوبة		<u>38,167.04</u>	<u>53,905</u>

3- بناء على عقد العمل المؤرخ بتاريخ 2007/05/01 الخاص بالدكتور زاهر كحيل كرئيس للجامعة والموقع من قبل المهندس موسى الحساينة تم صرف راتب بواقع 10,000 دولار أمريكي لفترة العمل من يناير 2007 ولغاية أغسطس 2007 علما بأن مجلس الإدارة (هيئة المشرفين) كان قد اعترض على هذا العقد واتخذ قرارا بإلغائه وذلك بناء على جلسة مجلس الإدارة (هيئة المشرفين) بتاريخ 2007/10/07 وفي شهري 2007/10+09 تم صرف الراتب على أساس 9700 دولار أمريكي مع العلم بأنه تم مراجعة الدائرة المالية بالخصوص للحصول على صورة من التفويض الذي يخول المهندس موسى الحساينة الحق في التوقيع نيابة عن مجلس الإدارة ولم يتسنى لنا الاطلاع على هذا التفويض وبمراجعة مجالس الإدارة في الفترة التي تسبق تاريخ التوقيع على العقد أيضا لم يكن هناك ما يفيد منحه حق التوقيع نيابة عن المجلس ، ففي جلسة 2007/11/01 تم اعتماد البند الأول من جدول الأعمال وهو إضافة مساهمين جدد وكان من بين المساهمين الجدد شركة اعمار فلسطين والتي يمثلها المهندس موسى الحساينة وهذا يؤكد عدم منحه أي تفويض أو تخويل للتوقيع على عقود .

جدول رقم (3)		
رواتب د. زاهر كحيل		
الفترة الزمنية	الراتب الشهري \$	مجموع الرواتب \$
يناير 2007 - أغسطس 2007	10,000	80,000
سبتمبر 2007 + أكتوبر 2007	9,700	19,400
إجمالي الرواتب بحسب عقد 2007/05/01		99,400

جدول رقم (4)		
إجمالي رواتب د. زاهر كحيل		
الفترة الزمنية	مجموع الرواتب \$	إجمالي الرواتب \$
مجموع رواتب 2005 - 2006	165,668	165,668
مجموع رواتب 2007	99,400	265,068
إجمالي المبالغ المدفوعة كرواتب		280,403

الملاحظات :

أ. مجموع الرواتب المصروفة قبل عقد 2005/09/01 بغض النظر عن مشروعيتها من عدمه 32,000 دولار عن الفترة من يناير (يناير - أغسطس).

ب. فرق المبلغ بين إجمالي المبالغ المدفوعة ومجموع رواتب د. زاهر المفترض صحة احتسابها (280,403 - 265,068) بواقع 15,335 دولار يتضمن ثمن السيارة الأولى التي قام د. زاهر كحيل ببيعها للجامعة بواقع 11,000 دولار أمريكي .

ت. تم بيع السيارة الأولى بتاريخ 2009/09/01 بمبلغ و قدرة 6.500 دولار تم تسجيلها ب قيد رقم 11744 بتاريخ 2009/12/12 وتم استلام المبلغ من قبل كاظم دغمش و تسجيله مدينا على حساب كاظم دغمش ومن الواضح أن عمليات التسجيل المحاسبي لم تكن تتم أولا بأول .

ث. تم شراء سيارة من نوع مرسيدس تم شراؤها بتاريخ 2007/12/31 بمبلغ وقدره 39,911 دولار أمريكي، وبتاريخ 2008/5/29 وضمن اتفاقية المخالصة مع د. زاهر كحيل تم منحه السيارة المذكور كهدية من مجلس الإدارة بعد إجراء التقييم لها بمبلغ وقدره 41,000 دولار أمريكي تم خصمها من الحساب المدين للدكتور زاهر على اعتبار أنها هدية من الجامعة له. علما بأن هذا الاتفاق لم يتم الالتزام به من الأطراف المعنية وتم الغاؤه .

4- لاحظنا خلال عملية المراجعة للعقود بالشركة أن هناك عقدا آخر بخلاف العقد الموقع يوم 2007/05/01 تم توقيعه أيضا مع د. زاهر كحيل كرئيس للجامعة براتب وقدره 8000 دولار أمريكي موقع من قبل كاظم دغمش بصفته نائب رئيس مجلس الإدارة وقد تم توقيع هذا العقد بتاريخ 2007/11/01 وهو ذات اليوم الذي عقدت فيه الجمعية العمومية اجتماعها العادي وخولت فيه د. سالم صباح بتوقيع عقد عمل رئيس الجامعة براتب وقدره 7000 دولار أمريكي حتى نهاية

سنة 2007 ومن ثم يصبح 8000 دولار ابتداء من العام 2008. وأيضاً تم مراجعة الدائرة المالية للحصول على صورة من التفويض الممنوح للسيد كاظم دغمش ويفوضه بالتوقيع على العقود ولم يتسنى لنا الاطلاع عليه علماً بأن جلسة 2007/11/01 تم اعتماد البند الأول من جدول الأعمال وهو إضافة مساهمين جدد وكان من بين المساهمين الجدد شركة مجموعة السعادة والتي يمثلها السيد كاظم دغمش فضلاً على أن طلب انضمامه وجميع أفراد أسرته وشركة السعادة كان في ابريل 2008 وهذا يؤكد عدم منحه أي تفويض أو تخويل للتوقيع على عقود .

الملاحظات :

أ. توقيع عقود لرئيس الجامعة د. زاهر كحيل يترتب عليها أثر مالي على الجامعة دون تفويض مسبق من مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية وهذا ينسحب على عقد 2007/05/01 و عقد 2007/11/01 .

ب. مخالفة قرارات الجمعية العمومية فيما يتعلق بالتفويضات الممنوحة من قبلها بحق التفويض و التوقيع فضلاً على مخالفة المادة رقم (22) من النظام الداخلي الذي المتعلقة بشروط عضوية مجلس الإدارة وآلية اختيار أعضاء المجلس .

ت. التناقض فيما بين العقود من حيث مبلغ الراتب المدرج في العقود وآلية تدرج الراتب .

ث. في جلسة 2007/11/01 تم اعتماد البند الأول من جدول الأعمال وهو إضافة مساهمين جدد وكان من بين المساهمين الجدد شركة اعمار فلسطين وشركة مجموعة السعادة حيث وقع ممثلي هاتين الشركتين على عقود رئيس الجامعة في 2007/05/01 و 2007/11/01 وهذا التوقيع محل تساؤل فضلاً عن التساؤل عن قانونية الجلسة أصلاً علماً بأن السيد اسحق الغصين قدم طلب انضمامه للشركة بتاريخ 2007/11/02 وقد تم تسديد قيمة الاسهم المكتتب فيها بتاريخ 2008/04/28 ضمن مجموعة الاشخاص التي قامت شركة السعادة بتسديد قيمة أسهمهم المكتتب فيها أو جزء منها نيابة عنهم والتي كانت شركة مجموعة السعادة قد خاطبت مجلس إدارة جامعة فلسطين بموجب الخطاب المؤرخ بتاريخ 2008/04/28 لتسديد جزء من مستحقات شركة مجموعة السعادة مقابل الأسهم المكتتب فيها وتسجيلهم مساهمين جدد في شركة جامعة فلسطين بعدد الاسهم المكتتب فيها مع علم إدارة مجموعة السعادة أن القيمة الاسمية للسهم 10 دولار أمريكي .

و الجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (5)		
الاسم المكتتب فيها و المسددة من قبل شركة السعادة (فيد 9836 - 2007/12/31)		
الاسم	عدد الأسهم المكتتب فيها	المبلغ المسدد \$
اسحق أسعد الغصين	20,000	200,000
مجموعة السعادة	100,000	1,000,000
كاظم دغمش	50,000	500,000
أكرم دغمش	39,800	343,727
عبد الكريم دغمش	24,069	240,690
احمد دغمش	19,900	199,000
صبحية دغمش	5,731	57,310
هدايا دغمش	53,156	صفر
المجموع	312,656	2,540,727

الإجراء :

يتحمل رئيس المجلس وأعضاء مجلس الإدارة المسؤولية المالية والقانونية عن أي مخالفة ارتكبوها للقوانين واللوائح المعمول بها ولنظام الشركة وعن أي أخطاء في إدارة الشركة حتى ولو تم إبراء ذمتهم من قبل الهيئة العامة وذلك بحسب نص المادة (186) بند رقم (1) من قانون الشركات وبمتابعة محاضر جلسات الهيئة العامة لم يتم في أي منها إبراء ذمة أعضاء مجالس الإدارة المتعاقبة وهنا يتوجب العمل على تحصيل قيمة السيارة المرسيديس بواقع 41,000 دولار بالإضافة إلى فروق الرواتب من د. زاهر كحيل و إعادته لمالية الجامعة ومتابعة كافة الأخطاء الناتجة عن عدم مشروعية الهيئات العامة ومجالس الإدارة لعدم تسيد المبالغ المستحقة عليهم.

رأي الإدارة :

5- تقييم أتعاب د. زاهر :

أ. بناء على قرار الجمعية العمومية العادية بتاريخ 2007/05/08 المتعلق بتشكيل لجنة لتقييم أتعاب د. زاهر كحيل في تأسيس الجامعة ، فقد اجتمعت اللجنة و اطلعت على كافة المستندات الداعمة وقد تم تقييم جهوده من خلال عدة محاور وقد خلصت اللجنة بتاريخ 2007/10/10 بأن تكون أتعاب د. زاهر كحيل 400,000 دولار أمريكي وترك له أي د. زاهر كحيل حرية استثمار هذا المبلغ أو جزء منه في الجامعة وقد وافق د. زاهر كحيل على تقييم اللجنة لجهوده بالمبلغ المشار اليه أعلاه.. وبموجب عقد العمل للدكتور زاهر كحيل كرئيس للجامعة الموقع بتاريخ 2007/05/01 والعقد الموقع بتاريخ 2007/11/01 براتب وقدره 7000 دولار أمريكي وقرار مجلس الإدارة اللاحق والذي تم تحديد راتب رئيس الجامعة حتى نهاية العام 2007 ب 7000 دولار أمريكي ابتداء من العام 2008 ب 8000 دولار أمريكي وبمراجعة المبالغ المدفوعة نظير الرواتب بموجب ما تم إدراجه في الجداول السابقة ومع افتراض صحة هذه الرواتب وصحة الإجراءات القانونية المحيطة بها يكون د. زاهر كحيل متقاض لجميع رواتبه وبدل الإجازات السنوية ومبالغ إضافية ناتجة عن تعدد العقود بخلاف قرار الجمعية العمومية.

ب. بتاريخ 2008/04/29 تم إعداد مسودة إخلاء طرف وإبراء ذمة متبادلة جاء فيها استلام د. زاهر كحيل مبلغ 400,000 دولار أمريكي لقاء كافة حقوقه ولقاء الجهد المبذول في فترة التأسيس لأعمال تصميم وتخطيط مباني الجامعة وإعداد البرامج المطبقة في الجامعة وعقد الاتفاقات لتشمل كافة مصاريف الإقامة والتنقل الخارجي، وكذلك الحقوق الناتجة عن عمله كرئيس للجامعة عن تلك الفترة وأي أعمال قام بها في الجامعة خلال تلك الفترة . واستلامه أيضا لمبلغ 200,000 دولار أمريكي كإجمالي مستحقاته المترتبة منذ بداية عمله وحتى تاريخ 2008/04/30 وتوقيع إبراء الذمة وتنازله عن إجمالي مساهماته في رأس مال الشركة وصندوق إيداع الجامعة .

ت. بتاريخ 2008/04/02 تم توقيع عقد مع الدكتور زاهر كحيل كمستشار للجامعة للعلاقات الدولية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ 2008/08/01 ولغاية 2011/07/31 براتب شهري مقداره 6000 دولار أمريكي يشمل كافة العلاوات .

ث. بتاريخ 2008/05/01 تم التوقيع على إقرار مخالصة وإبراء ذمة متبادلة على نفس الشروط التي تضمنتها مسودة إخلاء الطرف وإبراء الذمة المعدة بتاريخ 2008/04/29.

ج. بتاريخ 2014/11/05 تم التوقيع على عقد انتهاء عمل ومصالحة نهائية وإبراء ذمة استنادا إلى قرار هيئة التحكيم المؤرخ بتاريخ 2009/08/12 والذي خلص إلى إلزام جامعة فلسطين بتشغيل د. زاهر كحيل كأستاذ بكلية الهندسة حسب الكادر الموحد للجامعات الفلسطينية مع إلزام الجامعة بدفع مبلغ 32,000 دولار للدكتور زاهر كحيل مقابل دفع مبلغ

55000 دينار اردني من الدكتور زاهر كحيل للجامعة . و بناء على رغبة الفريقان الكاملة في تسوية الأمور بينهما وانتهاء العلاقة لقاء استلام الدكتور زاهر مبلغ 125,000 دولار أمريكي وبذلك يسقط كافة حقوقه المنصوص عليها في العقد المؤرخ بتاريخ 2013/09/11 كما جاء في هذه المخالصة أنه باستلامه للمبلغ وتوقيعه على الاستلام بمثابة إبراء ذمة شاملة لجامعة فلسطين عن كافة حقوقه لدى جامعة فلسطين بما في ذلك نهاية الخدمة و الادخار وبدل الإجازة السنوية ورواتبه الشهرية عن كامل مدة عمله السابقة حتى تاريخ توقيع هذا الاتفاق .

الإجراء :

أ. تم تقييم جهود الدكتور زاهر كحيل من قبل اللجنة المكلفة بقرار الهيئة العامة من خلال عدة محاور وقد خلصت اللجنة بتاريخ 2007/10/10 بأن تكون أتعاب د. زاهر كحيل 400,000 دولار أمريكي.

ب. بموجب مسودة إخلاء طرف وإبراء ذمة متبادلة بتاريخ 2008/04/29 تلاها إقرار المخالصة وإبراء الذمة الموقعة بتاريخ 2008/05/01 والتي جاء فيها استلام د. زاهر كحيل مبلغ 400,000 دولار أمريكي لقاء كافة حقوقه ولقاء الجهد المبذول في فترة التأسيس لأعمال تصميم وتخطيط مباني الجامعة وإعداد البرامج المطبقة في الجامعة وعقد الاتفاقات لتشمل كافة مصاريف الإقامة والتنقل الخارجي ، وكذلك الحقوق الناتجة عن عمله كرئيس للجامعة عن تلك الفترة وأي أعمال قام بها في الجامعة خلال تلك الفترة . واستلامه أيضا لمبلغ 200,000 دولار أمريكي كإجمالي مستحقاته المترتبة منذ البداية وحتى تاريخه وهذه المخالصة تتعارض مع التقييم المطروح من قبل اللجنة المكلفة من قبل الجمعية العمومية .

ت. مع عدم الاحفاف بحقوق الجامعة الناتجة عن مخالفات النظام الداخلي للجامعة وقانون الشركات فيما يتعلق بعقود العمل الموقعة مع د. زاهر كحيل كرئيس للجامعة ومن قام بتوقيع هذه العقود أو إمكانية الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ورئاسة الجامعة دون تكليف من الهيئة العامة أو مجلس الإدارة وبغض النظر إذا ما سجل هذا التكليف بشكل رسمي في محضر اجتماع ، وبحسب ما ورد أعلاه فإنه وبحسب جداول الرواتب السابقة التي توضح مجموع المبالغ المستلمة على سبيل الرواتب حتى تاريخ 2007/10/31 .

ث. التوقيع على إقرار المخالصة وإبراء الذمة المتبادلة و التوقيع على عقد عمل بصيغة جديدة تناسب مع وظيفة مستشار العلاقات الدولية للجامعة من حيث المهام لا تعطي الحق في المطالبة بدفع أي مبالغ كتعويض عن انقضاء العقود القديمة والفترة الزمنية المتبقية فيها بغض النظر عن مشروعية هذه العقود من عدمه كما أشرنا سابقا.

ج. تضمنت المخالصة وإقرار إبراء الذمة دفع مبلغ 400,000 دولار أمريكي لقاء كافة حقوقه ولقاء الجهد المبذول في فترة التأسيس لأعمال تصميم وتخطيط مباني الجامعة وإعداد البرامج المطبقة في الجامعة وعقد الاتفاقات لتشمل كافة مصاريف الإقامة والتنقل الخارجي ، وكذلك الحقوق الناتجة عن عمله كرئيس للجامعة عن تلك الفترة وأي أعمال قام بها في الجامعة خلال تلك الفترة ودفع أيضا مبلغ 200,000 دولار أمريكي كحساب مسبقاته المترتبة منذ البداية وحتى تاريخه .

علما بأن تكاليف تصميم المباني والتخطيط وسبل البرامج ومصاريف السفر والتنقل والإقامة والتنقل الخارجي جميعها تم دفعها من قبل الجامعة في حوزة رعاية الحقوق محل التساؤل المتعلقة (بالراتب والإجازات) حتى تاريخ 2007/10/31 تم دفعها بنسب المقرر من شريطة الرواتب من عهده .

ملاحظة : تم دفع مبلغ 200,000 دولار أمريكي بشيك مسحوب على حساب ائتمان جامعة فلسطين (البنك الاسلامي الفلسطيني) ولم يتسنى لنا الحصول على أي معلومات إضافية متعلقة بالرصيد القائم إن وجد أو مصادر التمويل حول هذا الحساب (حساب ائتمان جامعة فلسطين).

الجدول التالي يوضح المبالغ المدفوعة من الجامعة في مقابل المصاريف المشار لها أعلاه

جدول رقم (6)

البيان	المصرفوف \$
الحكم القضائي لصالح د. خميس خلف وطاقم فريق الاشراف	100,000
مصاريف لفريق الاشراف الهندسي	43,658
مصاريف ترخيص البلدية	205,695
مصاريف السفر و التنقل للدكتور زاهر و آخرين	21,455
مصاريف تصميم برامج الكمبيوتر وملحقاتها	110,557
مكافآت وراتب مبرمجين اليوبينار	43,435
أجهزة حاسوب ومعدات أخرى	8,750
إجمالي مصاريف مدفوعة من الجامعة مباشرة	\$ 533,550

ح. مع عدم الاحفاف يحق للجامعة وتأكيدا على ما تم ذكره سابقا من قيام جامعة فلسطين بدفع مبالغ باهظة من خلال إجراء مخالصات ودفع مبالغ مقابل مخالقات للنظام الداخلي ولقانون الشركات دون وجه حق وعليه يتوجب العمل على إعادة هذه المبالغ من د. زاهر كحيل ويحمل من قام بالتوقيع نيابة عن الجامعة المسؤولية

القانونية عن هذه الأفعال. ولقد جاء مضمون الاتفاق الموقع بتاريخ 2014/11/05 ليؤكد على ذلك حيث جاء فيه " بناء على رغبة الفريقان الكاملة في تسوية الأمور بينهما وإنهاء العلاقة لقاء استلام الدكتور زاهر مبلغ 125,000 دولار أمريكي وبذلك يسقط كافة حقوقه المنصوص عليها في العقد المؤرخ بتاريخ 2013/09/11 كما جاء في هذه المخالصة أنه باستلامه للمبلغ وتوقيعه على الاستلام بمثابة إبراء ذمة شاملة لجامعة فلسطين عن كافة حقوقه لدى جامعة فلسطين بما في ذلك نهاية الخدمة و الادخار وبدل الإجازة السنوية ورواتبه الشهرية عن كامل مدة عمله السابقة حتى تاريخ توقيع هذا الاتفاق " .



رأي الإدارة :

6- الدراسة التطويرية الاستثمارية :

لاحظنا خلال عملية الفحص بأن هناك مبلغ 19,000 دولار أمريكي تم دفعها للسيد جهاد حسين مقابل قيام الأخير بعمل دراسة تطويرية للجامعة وبالسؤال عن هذه الدراسة لم يتسنى لنا الحصول على صورة منها، وقد تم دفع المبلغ على قسطين الأول بواقع 10,000 دينار أردني تعادل 14,000 دولار أمريكي دفعها نقدا بواسطة المهندس أحمد صنع الله نقدا لصالح جهاد حسين في الضفة الغربية، والقسط الثاني بمبلغ 5,000 دولار أمريكي صدر بها شيك رقم 20001022 بتاريخ 2006/06/03 مسحوب على بنك الاسكان للتجارة و التمويل تم تسليمه للمستفيد جهاد حسين بواسطة المهندس ا عماد الفالوجي .

الإجراء :

أ. لم نتسلم من الدائرة المالية أي دراسة مكتوبة معدة من قبل جهاد حسين لتطوير الوضع المالي والاستثماري في الجامعة .

ب. تبين لنا بأن هناك عقد اتفاق على بيع قطعة أرض مساحتها 32 دونم في الحوض رقم 5 قطعة رقم 58 أراضي بالاهونا طريق برهان - بيرزيت .

ت. في هذا العقد ظهرت شركة الرباط للتنمية والاستثمار ويمثلها جهاد عبد العزيز حسين كطرف أول ومالك للقطعة المذكورة والدكتور زاهر سعدي كحيل كطرف ثاني ممثل عن جامعة فلسطين كمشتري .

ث. وجهة الاتفاق في هذا العقد الاتفاق على قيام الفريق الأول ببيع القطعة المذكورة وبمساحتها المحددة للطرف الثاني بمبلغ وقدره 800,000 دينار أردني .

ج. في ملحق العقد تم الاتفاق على أن هذه الأرض لتسهيل حصول الجامعة على التراخيص اللازمة من وزارة التعليم العالي ولحين حصول الجامعة على الأرض المخصصة لها من الحكومة علما بأن كتاب تخصيص أرض الجامعة بحسب كتاب التخصيص من سلطة الاراضي كان في ابريل 2006.

ح. في حال إقرار الأرض لتكون مقرا للجامعة يتم دفع قيمتها أو احتسابها كأسهم استثمارية في الجامعة .

خ. بمراجعتنا لمحاضر جلسات مجلس الإدارة لم يتم تناول هذا الموضوع ضمن محاضر مجلس الإدارة خلال العام 2006.

د. لم يتم استكمال هذه الصفقة ولم يتم استرجاع المبلغ المذكور (19,000 دولار أمريكي). و عليه يتحمل متخذ القرار المسؤولية عنه .

رأي الإدارة :



7- رسوم مشكوك في تحصيلها :

أظهرت البيانات المالية للعام (2007،2008) على التوالي مخصص رسوم مشكوك في تحصيلها بمبلغ وقدره 625,894 دولار أمريكي ولم يتم ارفاق أي إيضاح حول تكوين هذا المخصص في البيانات المالية المشار لها، ولقد تم استبعاد مبلغ 343,655 دولار أمريكي من رصيد المخصص ليكون رصيد المخصص مع بداية العام 2010 بمبلغ 302,305 دولار أمريكي ولقد تم ادراج هذه التسوية ضمن الايضاح المتعلق برسوم الطلبة المستحقة، علما بأن رصيد مخصص الرسوم المشكوك في تحصيلها تضمن على سبيل المثال لا الحصر مبلغ 18,900 دولار أمريكي مدفوعة للسيد عبد السلام علان نظير توريد أجهزة بث فضائي ومحطة FM إذاعية للجامعة .

الإجراء :

- لم تتضمن البيانات المالية للعام 2007 أي إيضاح مفسر ومبرر لتكوين هذا المخصص والذي تم ترحيله للعام 2008 كما هو علما بأن البرامج التعليمية العاملة في الجامعة كانت عاملة وفاعلة بشكل جيد (جامعة شمال فرجينيا ، جامعة القاهرة) وعدد الطلبة في الجامعة كان محدود.
 - لم تتضمن البيانات المالية للعام 2009 أي إيضاح أو تفسير حول مبلغ الاستبعاد من المخصص بواقع 343,655 دولار أمريكي سواء كان ذلك الجزء لمخصص انتفى الغرض منه أو تم اعدامه .
 - تم زيادة مبلغ المخصص بحوالي 18,900 دولار اضافية في عام 2011 وهي تمثل المبالغ المقيدة بذمة عبد السلام علان نظير توريد أجهزة بث فضائي وإذاعي علما بأن:
أ. لم نطلع على ما يفيد متابعة هذا الأمر بشكل قانوني .
ب. كان هناك إقرار موقع من المهندس رامي جنيبة و المهندس أحمد أبو عبسة يفيد تسلمهم بعض الأجهزة من السيد عبد السلام علان بقيمة 7,120 دولار بتاريخ 2007/05/13.
 - تكوين المخصص في نهاية العام 2007 أثر سلبا على حساب النتيجة لذات العام وينفس المقدار .
- رأي الإدارة :

8- ملاحظات مرتبطة بجلسة مجلس الإدارة رقم 2013/223

تضمن قرار مجلس الإدارة في جلسته رقم 2013/233 بتاريخ 2013/10/27 موافقة أعضاء مجلس الإدارة على احتساب راتب لرئيس مجلس الإدارة السيد كاظم دغمش بواقع 7,000 دولار أمريكي شهرياً وذلك وبحسب ذات المحضر انسجاماً مع قانون الشركات رقم (7) لعام 2012 ، ودواعي أخرى منها خسارة رئيس مجلس الإدارة نتيجة قيامه بشراء أسهم مكتتب فيها وغير مسددة ، تفرغه الكامل لحل قضايا ومشاكل الجامعة أمام الوزارات المختلفة والنيابة العامة وغيرها من المؤسسات، وقفه لجميع أعماله لتفرغه للعمل في الجامعة وخسارته الناتجة عن بيعه لممتلكاته وفقدانه فرص عمل في عمله الخاص. وكان المجلس قد اتخذ هذا القرار على أن يسري مفعوله بأثر رجعي ابتداء من تاريخ توليه رئاسة المجلس في 2009/06/22 .

الإجراء :

1- حصول رئيس مجلس الإدارة على راتب يخالف النظام الأساسي في مادته (25) والتي تنص على "لمجلس الإدارة الحق في تعيين أحد أعضائه أو أحد المساهمين للقيام بإنجاز عمل محدد من أعمال الشركة وفي هذه الحالة تصرف له المصاريف التي تكلفها هذا العضو أثناء تأديته لهذا العمل، ويشترط هنا أن يكون هذا التكليف بناءً على قرار مجلس الإدارة الذي يقر هذه المهمة ويحدد الشخص الذي يقوم بها ويكون هذا القرار أي قرار التكليف مسجلاً في محضر الاجتماعات.

2- كذلك نص المادة رقم 74 بند (1) من قانون الشركات رقم 18 لعام 1929 . " لا يحق لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أن يتقاضى راتباً عن أعماله بصفته هذه إلا بمقتضى أحكام الشركة (النظام الأساسي) " .

بمعنى أن هذه المادة لم تعطي الحق لرئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة في احتساب راتب شهرياً راتباً لهم ولكن يصرف له في مقابل المصاريف المباشرة التي يتكفلها أثناء تأديته لهذه المهمة إن وجدت.

3- قانون الشركات رقم (7) لعام 2012:-

قرار مجلس الإدارة باحتساب راتب لرئيس مجلس الإدارة السيد/ كاظم دغمش استناداً لقانون الشركات رقم (7) (2012) ليس في محله وذلك بسبب :

أ. أن القانون يسري من يوم اعتماده وإقراره من قبل المجلس التشريعي ولا يسري بأثر رجعي علماً بأن توصية مجلس الإدارة بشأن راتب رئيس مجلس الإدارة جاءت بأثر رجعي ابتداء من شهر يونيو 2009 ومخالفة للنظام و القانون .

ب. المادة (191) من قانون الشركات لعام 2012 يبين نظام الشركة كيفية تحديد مكافأة كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة فإذا خلا نظام الشركة من أحكام في هذا الشأن تحدد مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة في الشركة بنسبة (10%) عشرة بالمائة من الربح الصافي القابل

9- استشارات مجلس الإدارة :

لاحظنا خلال عملية الفحص أنه تم صرف مبلغ 3,972 دولار أمريكي بدل استشارات في مجلس الإدارة لصالح عضو المجلس اسحاق الغصين . علما بأن السيد اسحق الغصين مكنتب ب20,000 سهم بقيمة 200,000 دولار أمريكي وذلك حسب طلب الانضمام للشركة بتاريخ 2007/11/02 ولقد تم تسديد قيمتها من شركة السعادة حسب كتاب شركة السعادة بالخصوص، علما بأنه في وقت لاحق تم شطب هذه الأسهم كما سيأتي ذكره .

الإجراء :

بمتابعة محاضر مجالس الإدارة لم نلاحظ أي تكليف من المجلس لعضو مجلس الإدارة اسحق الغصين بمهمة مستشار للمجلس . كما اننا لم نجد أي استشارة مكتوبة مقدمة للمجلس أو أي طلب من المجلس يطلب فيه المشورة .

وعليه يتم مطالبة السيد اسحق الغصين برد المبالغ (3,972 دولار) و يتحمل المسؤولية الكاملة

في ذلك رئيس مجلس الإدارة .



رأي الإدارة :

ثانياً: عقود إنشاء مباني الجامعة :
لاحظنا خلال عملية الفحص بأن شركة جامعة فلسطين قد تعاقدت مع ثلاث شركات لتنفيذ عقود
الإنشاءات و المباني الخاصة بالجامعة وهي :

- 1- شركة اعمار فلسطين .
 - 2- شركة الأهلية للعقارات والاستثمار
 - 3- شركة مجموعة السعادة للاستثمار والتجارة العامة .
- ثم تم تكوين ائتلاف مجموعة السعادة والأهلية للعقارات و اعمار فلسطين بموجب عقود تعاون فيما
بينها لتنفيذ جزء من مباني الجامعة .
- الملاحظات العامة على عقود المقاولات :

- 1- تم التكليف لتنفيذ العقود بالأمر المباشر وهذا يخالف نظام المشتريات بالجامعة ونظام اللوازم
العامة وضد مبدأ الشفافية والمساواة في الفرص و المنافسة الحرة الشريفة.
- 2- لم يكن هناك تقديرات مبدئية واعداد لجداول الكميات والشروط العامة والخاصة من قبل مكتب
استشاري لكل مرحلة من مراحل تنفيذ المقاولات للاسترشاد بهذه التقديرات عند إسناد الأعمال
للشركات المنفذة.
- 3- لم يكن هناك إعلان مناقصات أو استدراج عروض أسعار حسب الأصول.
- 4- هناك تضارب في المصالح حيث أن الشركات المنفذة مملوكة بالكامل لأعضاء مجلس الإدارة.
- 5- تم إضافة ضريبة القيمة المضافة بواقع 14.5% على إجمالي الأعمال بعد إضافة هامش
الربح بواقع 15% وعلى الأعمال الإدارية علماً بأن العقد نص صراحة على أن تقوم الشركة
المنفذة بإصدار فواتير ضريبية لصالح الجامعة عن كل مستخلص دون التطرق بشكل منفرد
ومفصل لضريبة القيمة المضافة بمعنى أن الأسعار كانت تشمل ضريبة القيمة المضافة (مادة
3 بند "عقد تنفيذ مقالة") وكان الهدف من تغيير صيغ العقود اللاحقة للعقد الأول (عقد
اعمار) تحقيق أكبر منفعة اقتصادية ممكنة لهذه الشركات على حساب الجامعة .
- 6- بذات العقد (مادة 3 - أ. عقد تنفيذ مقالة) ينص على أن جميع الأعمال والمواد المنفذة
يتوجب أن تكون بفواتير ضريبية باسم الشركة المنفذة علماً بأن هناك أعمال عديدة لم تكن
الفاتورة دليل إثبات معزز ومرفق ضمن المستخلص.
- 7- لم نسلم ما يفيد تقديم الكفالات والضمانات والتأمينات المنصوص عليها في المادة الخامسة من
ذات العقد.

8- لم يتسنى لنا الاطلاع على كتاب تفويض من مجلس الإدارة للمهندس موسى السايبة بترتين عقد تأجير المفاولة نيابة عن الجامعة مع عدم اكتمال شروط العضوية وتمثيله لشركة اعمار فلسطين المتعاقدة أصلاً مع الجامعة لتنفيذ جزء من المباني.

9- التضارب في المصلحة واضح وجلي حيث مثل موسى الحساينة، شركة إعمار فلسطين ضمن تآلف الشركات الثلاثة وهو عضو مجلس إدارة في الجامعة وكذلك اسحق الغصين عضو مجلس إدارة وهو الموقع نيابة عن الشركة الأهلية العقارية وهذا مخالف بحسب نص المادة (11 ، 12) من نظام اللوازم العامة والمادة رقم (176 بند3) من قانون الشركات.

10- تم تغيير صيغة وشروط العقود أكثر من مرة بهدف تحقيق أكبر منافع اقتصادية ممكنة لصالح شركة المفاولات على حساب مصلحة الجامعة .

11- تناولت كافة العقود العبارة التالية اسم المشروع " مشروع استكمال و تشطيب وصيانة مبنى ابن خلدون حتى 6 طوابق + أرضي (بدروم) واستكمال وتشطيب وصيانة مبنى الخوارزمي حتى 6 طوابق + أرضي (بدروم). دون تمييز أو تحديد بشكل مفصل لكل مرحلة من مراحل الانشاء وفق الجداول والمخططات الهندسية المعدة لهذا الغرض واعطاء ارقام لكل مرحلة لتمييزها عن بعضها البعض ومنعا للتداخل فيما بين المراحل.



1- عقد مقاوله شركة إعمار فلسطين:-

أ- تم توقيع عقد بين جامعة فلسطين وشركة إعمار فلسطين بتاريخ 31 مارس 2006 لإنشاء جزء من مباني جامعة فلسطين .

ب- تساهم شركة جامعة فلسطين بمبلغ 200,000 دولار أمريكي في شركة إعمار فلسطين يصدر مقابلها أسهم لصالح إدارة الجامعة من إدارة شركة إعمار فلسطين.

ت- تقوم الشركة بتنفيذ مباني بقيمة 500,000 دولار ضمن المباني الدائمة لجامعة فلسطين ويتم التمويل بالكامل من شركة إعمار فلسطين.

ث- تساهم شركة إعمار بقيمة تكلفة المباني المنفذة في شركة جامعة فلسطين ويصدر شهادة أسهم بالمبلغ.

ج- يتم تنفيذ المقاوله بمبدأ التكلفة شاملة العمالة والمقاولون الفرعيون والمواد بعد إضافة نسبة ربح متفق عليها بمعدل 10% .

ح- تشكل اللجنة للمشتریات واختيار المقاولون الفرعيون من الطرفين.

الملاحظات :-

لاحظنا أثناء عملية الفحص التالي:-

أ- التكليف بالعمل كان وفق نظام الأمر المباشر دون إجراء أي مناقصات لخلق نوع من المنافسة بين شركات المقاولات والعمل بمبدأ الشفافية .

ب- لم يتم المكتب الهندسي المشرف بإعداد كراس وجداول الكميات والشروط الخاصة والعامة للتعاقد.

ت- لم تقوم الشركة بتقديم الكفالات حسب الأصول والتأمينات ضد مخاطر المقاولين والمسئولية المدنية علماً بأن العقد لم يتضمن ذلك.

ث- وقع المهندس موسى الحساينة على العقد نيابة عن شركة إعمار فلسطين علماً بأن كتاب التفويض له كان بتاريخ 02-09-2008 صادر رقم 2009/72 وموقع منه شخصياً.

ج- طلب الانضمام لشركة جامعة فلسطين مؤرخ بتاريخ 02-11-2007 .



الإجراء :-

استناداً إلى الملاحظات السابقة نجد أن :

- 1- عند توقيع انعقد لم يكن المهندس/ موسى الحساينة مفوضاً من قبل مجلس إدارة شركة إعمار فلسطين للتوقيع نيابة عن شركة إعمار علماً بأن التفويض موقع أيضاً من المهندس موسى الحساينة بمعنى قيامه بتفويض نفسه في سبتمبر 2008.
- 2- تم تقديم طلب الانضمام لعضوية شركة جامعة فلسطين بتاريخ 02-11-2007 علماً بأن تسجيل الاكتتاب مقابل الأعمال التي نفذتها الجامعة كانت بتاريخ 04-09-2008 وهذا يشكك في مدى صحة عضوية شركة إعمار وممثليها حتى تاريخ تسجيل أسهمها بشكل رسمي.
- 3- قام المهندس موسى الحساينة بتوقيع عقد للدكتور زاهر كحيل بتاريخ 01-05-2007 نيابة عن الجامعة ولم يكن مخولاً بذلك ولا يجوز تخويله لعدم اكتمال عضويته.
- 4- تم تكليف م. موسى الحساينة بأكثر من تكليف كمتابعة ميثاني الجامعة ومتابعة مكاتب الارتباط في الخارج وإنشاء المكتب الهندسي الاستشاري رغم الشك في مشروعية عضويته.
- 5- قام م. موسى الحساينة بالتوقيع نيابة عن الجامعة على عقد الشركة الأهلية العقارية بتاريخ 01-07-2007 وكذلك التوقيع على عقد مجموعة السعادة لتنفيذ مقاولات بتاريخ 01-04-2007 رغم الشكوك في اكتمال عضويته في مجلس الإدارة والجمعية العمومية ولوجود تضارب في المصالح حيث أنه أيضاً كان يمثل شركة إعمار فلسطين المتعاقدة أصلاً مع الجامعة.
- 6- حصل السيد م. الحساينة على مكافأة كمؤسس مبلغ 60,000 دولار أمريكي علماً بأن ما سبق ذكره يؤيد ويؤكد بأنه ليس ضمن فريق التأسيس، مع العلم بأن قرار لجنة التقييم الموقع عليه بالموافقة من قبل د. زاهر كحيل وكاظم دغمش حدد هذه المكافأة بمبلغ 30,000 دولار فقط مع تأكيدنا أن طلب انضمامه للشركة كان بتاريخ 02/11/2007.



رأي الإدارة

2- عقد تنفيذ مقالة الأهلية للعقارات والاستثمار :

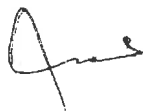
الملاحظات :

- تم توقيع عقد تنفيذ مقالة بين الجامعة ويمثلها المهندس موسى الحساينة والشركة الأهلية العقارية ويمثلها السيد/ إسحق أسعد الغصين بصفته نائب رئيس مجلس الإدارة بتاريخ 01-07-2007 لتنفيذ أعمال " مشروع استكمال و تشطيب وصيانة مبنى ابن خلدون حتى 6 طوابق + أرضي (بدروم) واستكمال وتشطيب وصيانة مبنى الخوارزمي حتى 6 طوابق + أرضي (بدروم) .
- تم إحالة العطاء على الشركة بناءً على تكليف مباشر وعلى أساس (التكلفة + نسبة ربح) بمعدل 15% وهو يختلف مع عقد اعمار فلسطين في نسبة الربح ومضافاً عليه التكلفة و الربح وضريبة القيمة المضافة .
- قيمة المقالة المنفذة 2,072,698 دولار أمريكي تشمل نسبة هامش الربح + الضريبة .
- سبق هذا العقد عقد آخر مؤرخ بتاريخ 02-09-2006 بقيمة تقديرية 2,530,147 دولار أمريكي وهو عقد تكليف اعتيادي بعيداً عن عقود (التكلفة + نسبة الربح) .

الإجراء :

لاحظنا أثناء عملية الفحص أن :

- لم يتم التطرق في عقد 01-07-2007 عقد (التكلفة + نسبة ربح) إلى العقد الموقع بتاريخ 02-09-2006 سواء بالاستمرار أو الإلغاء .
- لم يتسنى لنا الاطلاع على تفويض من مجلس إدارة الشركة الأهلية العقارية للسيد/ إسحق الغصين بالتوقيع نيابة عن الشركة على العقود .
- المهندس موسى الحساينة، لم يكن قد سدد أي جزء من الأسهم المكتتب فيها لشركة إعمار فلسطين بتاريخ توقيع العقد ليتمكن من تمثيل الجامعة ، فضلاً على أن طلب انضمامه إلى شركة جامعة فلسطين مقدم بتاريخ 02-11-2007 بالإضافة لكتاب التفويض الصادر من شركة إعمار فلسطين للسيد/ موسى الحساينة بتاريخ 02-09-2008 وقد تم التوقيع على الكتاب من السيد/ موسى الحساينة ذاته وهذا أمر لا معقول.



- لم يتم التطرق في العقد المؤرخ بتاريخ 01-07-2007 إلى عقد 02-09-2006 ولم يتم إعطاء الأربور الواضح حول التغيير في طبيعة وشكل التعاقد على أساس (التكلفة + نسبة ربح).
- لم يتم الإعلان عن أي مناقصات حول المشروع يضمن الحصول على أفضل العروض والجودة من خلال المنافسة الحرة وقد تم التكاليف على أساس الأمر المباشر.
- لم يتسنى الاطلاع على أي جداول كميات أو مواصفات فنية عامة أو شروط خاصة تتوافق مع المخططات كما لم يتم تسليم أي كفالات أو تأمين حسب الأصول للجامعة ولفريق الاشراف.
- بمراجعة د. خميس خلف أجاب بأنه لم يتم إعداد أي جداول للكميات متعلقة بذات المشروع أو إعداد أي تقديرات مبدئية لتكلفة المشروع.
- لاحظنا أيضاً تغيير في نسبة هامش الربح المضاف للتكلفة عند مقارنة عقد شركة إعمار فلسطين بعقد الشركة الأهلية العقارية (حيث تم التعاقد مع الأولى على نسبة 10% والثانية 15% دون تبرير).
- لاحظنا وجود فرق في بند احتساب هامش الربح في المادة الثالثة بين عقد الأهلية العقارية وعقد شركة السعادة المؤرخ بتاريخ 01-04-2007 ، حيث تحتسب في عقد الأهلية العقارية على مجموع قيم المواد الموردة الواردة في البند (أ) ومجموع تكلفة العمالة والأجور الواردة في البند (ب) في حين أن المادة الثالثة من عقد شركة السعادة المشار إليه أعلاه بأن تحتسب نسبة الربح فقط على البند (أ) من المادة الثالثة أي المواد الموردة فقط.
- أشار عقد شركة السعادة الموقع في 01-04-2007 وتحديداً في المادة الأولى من العقد إلى إلغاء العقد الموقع مع الأهلية للعقارات والاستثمار المؤرخ بتاريخ 02-09-2007 .
- كافة العقود تضمنت ضمن اسم المشروع/ استكمال وصيانة مبنى ابن خلدون حتى 6 طوابق + أرضي (بدروم)، واستكمال وتشطيب وصيانة مبنى الخوارزمي حتى 6 طوابق + أرضي (بدروم)، وبالتالي تداخلت الأمور بحيث أصبح من الصعب تحديد التكلفة المنوطة بكل مرحلة من مراحل الإنشاءات المذكورة في العقد والتكليف المنوط بكل شركة من الشركات المتعاقد معها.
- باستشارة بعض أصحاب الخبرة من مهندسين حول نظام (التكلفة + نسبة ربح) اتضح أن هناك مبالغة في نسبة الربح المطروحة (15%) ومضافاً لها ضريبة القيمة المضافة بمعنى أن العقد بهذا الشكل كان يكلف الجامعة زيادة تربو على 30% تشمل نسبة الربح.



- لاحظنا قيام الإدارة بإجراء مقاسة فيما بين ضريبة القيمة المضافة على إجمالي مستخلصات الشركة الأهلية العقارية المقدرة بحوالي 262,481 دولار أمريكي تقريبا وقيمة الأسهم المملوكة للسيد/ إسحق الغصين البالغ قيمتها 200,000 دولار أمريكي وهنا نسجل أن هكذا إجراء يتوجب موافقة السيد/ إسحق الغصين على هذا الإجراء لاسترجاع الأسهم منه فضلا على ضرورة استرجاع 5% من نسبة الربح مقارنة بعقد اعمار فلسطين أي يتوجب مطالبتهم بحوالي 103,635 دولا أمريكي اضافة لمبلغ 263,000 دولار سابقة الذكر.

جدول رقم (7)

المصروف \$	البيان
2,072,698	إجمالي قيمة عقد الشركة العقارية
103,635	نسبة الزيادة في الربح
262,481	ضريبة القيمة المضافة
\$ 1,574,101	صافي قيمة العقد على أساس نسبة ربح 10%

- كنا من بداية التكاليف قد أوصينا مجلس الإدارة بأننا قد نحتاج إلى الاستعانة بخبراء في مجال الهندسة والمقاولات لإعادة تقييم تكلفة المباني والإنشاءات الخاصة بالجامعة وقد جاءت أيضا قرارات الهيئة العامة بهذا الخصوص (إعادة تقييم تكلفة المباني) في ظل المبالغة في نسبة الربح والضريبة وفي ظل تكرار العقود الموقعة مع الشركات المنفذة وتداخل الأعمال بين الشركات وتضارب المصالح للأشخاص الموقعين على عقود تنفيذ المقاولات وهذا واضح في اتفاقيات التعاون الموقعة بين الشركات الثلاثة المنفذة للمشاريع، فقد قامت إدارة الجامعة بالاستعانة بثلاثة مكاتب هندسية مرخصة لعمل إعادة تقدير لتكلفة مباني الجامعة وفقاً للمخططات الهندسية و المباني على أرض الواقع مع مراعاة الفترات الزمنية للتنفيذ والتغير في أسعار المواد خلال فترات التنفيذ ثم الجمع في نقابة المهندسين بين المكاتب الثلاثة وبحضور ممثل عن الجامعة دكتور مهندس أحمد زيدان في الهندسة للخروج بتقرير ختامي ونهائي عن تكلفة المباني يمكن الاعتماد والاستناد لهذا التقدير في إنجاز مهمتنا.



رأي الإدارة :

3- عقد تنفيذ مقاول شركة مجموعة السعادة للاستثمار والتجارة العامة :

ملاحظات :

- تم توقيع الاتفاقية بين جامعة فلسطين ويمثلها في هذا الاتفاق المهندس/ موسى الحساينة، وشركة مجموعة السعادة للاستثمار ويمثلها رئيس مجلس الإدارة كاظم دغمش بتاريخ 2007/04/01 .
- تم تكليف الشركة المتعاقدة بناءً على تكليف مباشر وعلى أساس (التكلفة + نسبة ربح) بمعدل 15% .
- مجموع قيمة الأعمال المنفذة بموجب كتاب الاستحقاق المؤرخ بتاريخ 2008-04-28 2,540,727 دولار أمريكي تم المطالبة بتسديد جزء من المستحقات على الأسماء المدرجة بالكشف نظير الاكتتاب في أسهم الجامعة.
- هناك تكاليف أخرى قامت بها الشركة بخلاف العقد المشار إليه.
- تم إرسال مصادقة لشركة مجموعة السعادة بالبريد المسجل مع علم الوصول لمطابقة العقود والأعمال المنجزة و الذمم و الفواتير المصدرة ولم تتسلم من الشركة أي رد يذكر على هذه المصادقة .

الإجراء :

لاحظنا أثناء عملية الفحص أن :

- 1- المادة الأولى من العقد تضمنت الإشارة إلى إلغاء العقود التالية:
 - أ- العقد الموقع بتاريخ 2006-09-02 من مجموعة السعادة .
 - ب- العقد الموقع بتاريخ 2006-10-30 من تعاون شركة مجموعة السعادة والشركة الأهلية للعقارات.
 - ت- العقد الموقع في يونيو / 2006 من مجموعة شركة إعمار فلسطين للاستثمار العقاري.علماً بأنه لم يتسنى لنا الاطلاع على هذه العقود ولم يبرر في عقد 2007-04-01 الأسباب التي أدت إلى إلغاء العقود المشار إليها.
- 2- لاحظنا أن هناك مجموعة من العقود التي تم صياغتها بين الشركات الثلاث المنفذة لأعمال المقاولات في الجامعة وبصيغ تعاون مختلفة وكانت على النحو التالي:-
 - أ- العقد المؤرخ بتاريخ 2006-09-02 بين جامعة فلسطين من ناحية وكل من:
 - الشركة الأهلية العقارية و
 - شركة مجموعة السعادة.
 - ب- العقد المؤرخ بتاريخ 2007-04-01 بين جامعة فلسطين من ناحية وشركة إعمار فلسطين من ناحية أخرى وقد تم الإشارة في هذا العقد أيضاً إلى إلغاء العقود الموقعة بالتواريخ الآتية:

- عقد 2006-09-02 مع مجموعة السعادة.

- عقد 30-10-2006 مع تعاون شركات السعادة للاستثمار والأهلية العقارية.
- عقد يونيو 2006 مع شركة مجموعة إعمار فلسطين المؤرخ بتاريخ 04-04-2007
- ث- العقد بين شركة جامعة فلسطين من ناحية وشركة مجموعة السعادة للاستثمار من ناحية أخرى.
- ج- العقد المؤرخ بتاريخ 01-04-2007 بين شركة جامعة فلسطين من ناحية وكل من شركة مجموعة السعادة للاستثمار وشركة إعمار فلسطين للاستثمار العقاري وقد تناول العقد في مادته الأولى أيضاً الإشارة إلى إلغاء العقود المشار إليها أعلاه والمؤرخة بتاريخ 02-09-2006، 30-10-2006، يونيو 2006، دون توضيح أسباب إلغاء هذه العقود.
- ح- العقد المؤرخ بتاريخ 01-05-2007 والذي حمل عنوان عقد شراكة (تعاون) لتنفيذ مقولة بين:

- شركة مجموعة السعادة للاستثمار.
- الشركة الأهلية للعقارات والاستثمار.
- شركة إعمار فلسطين للاستثمار.

وقد حدد هذا العقد نسب توزيع الأرباح فيما بين الشركات الثلاثة.

3- لاحظنا أن هناك تضارب في المصالح بين مجموع الشركات الثلاث من حيث العلاقة مع الجامعة حيث أن ممثلي هذه الشركات من المفترض أنهم أعضاء في مجلس إدارة شركة الجامعة ولا يجوز قانوناً قيامهم بتمثيل هذه الأعمال أو تقديم استقالتهم من مجلس الإدارة وإنهاء أي ارتباط إداري أو قانوني مع الشركة للقيام بهذه الأعمال لأنه "يحظر على أعضاء مجلس الإدارة و الموظفين التقدم للعطاءات أو العروض ولا يجوز شراء سلع منهم أو تكليفهم بتنفيذ أي أعمال للجامعة بحسب نص المادة رقم (176) بند (3) من قانون الشركات والذي ينص على عدم الجواز للمدير العام أو أي موظف يعمل في الشركة أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود أو المشاريع التي تعقد لصالح الشركة".

4- جميع ممثلي هذه الشركات بما فيهم رئيس مجلس إدارة شركة السعادة (كاظم دغمش) لم يكن أي منهم قد سدد مقابل الأسهم المكتتب فيها حيث تم التسديد لاحقاً وفق كتاب شركة مجموعة السعادة لمجلس إدارة الجامعة المؤرخ بتاريخ 28-04-2008 والذي تضمن تسديد جزء من الأسهم المكتتب فيها للمدرجة أسماؤهم في الكشف وطلب ضمهم لشركة جامعة فلسطين.

5- وعليه فإن هناك شك في مدى مشروعية مجالس الإدارة التي كان ممثلي هذه الشركات أعضاء فيها من الناحية القانونية وكذلك شك في مدى مشروعية القرارات المتخذة لاحقاً من قبل هذه

المجالس.



- 6- عقد 01-04-2007 موضوع هذا البند من الدراسة بين الجامعة من ناحية وشركة السعادة للاستثمار من ناحية أخرى وقع نيابة عن الجامعة المهندس موسى الحساينة، ولم يكن بتاريخ العقد قد سدد مقابل الأسهم المكتتب فيها فضلاً على أن طلب انضمامه لشركة الجامعة جاء بتاريخ 02-11-2007 وكتاب التفويض الصادر من شركة إعمار فلسطين جاء بتاريخ 02-09-2007 وموقع منه شخصياً بمعنى أنه فوض نفسه بنفسه فضلاً عن تنفيذ مجموعة إعمار فلسطين التي يمثلها م. موسى الحساينة لأعمال تخصص الجامعة.
- 7- لقد جاء هذا العقد مغايراً للعقود الموقعة سابقاً مع مجموعة إعمار فلسطين الذي تضمن نسبة ربح 10% شاملة والعقد الموقع من الأهلية للعقارات الذي كانت نسبة الربح على مجموع توريدات المواد وكذلك العمالة والرواتب والأجور بواقع 15% ، حيث أن نسبة إجمالي الربح في هذا العقد (عقد شركة السعادة) كان بواقع 15% فقط على توريدات المواد والعمالة.
- 8- لم يتم الإعلان عن أي مناقصات حول المشروع يضمن الحصول على أفضل الأسعار وأفضل جودة من خلال المنافسة الحرة والشفافية.
- 9- لم يتم إعداد أي جداول لكميات والمواصفات العامة والشروط الخاصة وفق المخططات وشروط الجامعة ومكتب الإشراف وذلك حسب أقوال المهندس المشرف (د. خميس خلف).
- 10- لم يتسنى لنا الاطلاع على أي بوائص تأمين ضد مخاطر المقاولين والمسئولية المدنية وكذلك الكفالات والضمانات حسب الأصول ووفقاً لشروط التعاقد.
- 11- كافة عقود المقاولات للشركات المنفذة تضمنت عبارة اسم المشروع (استكمال وصيانة مبنى ابن خلدون حتى 6 طوابق + أرضي (بدروم))، واستكمال وتشطيب وصيانة مبنى الخوارزمي حتى 6 طوابق + أرضي (بدروم)). وبالتالي تداخلت الأعمال فيما بين الشركات الثلاثة حيث لم تعطي العقود تفصيلاً دقيقاً للأعمال المنوطة بكل مرحلة من مراحل الإنشاء والمنفذة من كل شركة من الشركات الثلاثة.
- 12- باستشارة بعض المختصين حول نظام العقود (التكلفة + نسبة ربح) أشاروا إلى أن نسبة 15% على المواد والأعمال نسبة مبالغ فيها حيث أن هذا الأمر مع ضريبة القيمة المضافة يحمل الجامعة ما يربو على 30% من إجمالي التكلفة .

جدول رقم (8)

المصروفات \$	البيان
2,540,727	إجمالي قيمة عقد شركة السعادة
289,432	نسبة الزيادة في الربح 5%
317,952	ضريبة القيمة المضافة 14.5%
\$ 1,933,343	صافي قيمة العقد على أساس نسبة ربح 10%

- 13- لاحظنا أن السيد رئيس مجلس الإدارة (كاظم دغمش) قد أعطى العديد من الأوامر لتسديد مستحقات بعض مقاولي الباطن العاملين مع شركة مجموعة السعادة من الجامعة مباشرة علماً بأن هذه المبالغ قد تم إدراجها ضمن المستخلصات المقدمة من شركة السعادة.
- 14- لاحظنا أيضاً بأن هناك مجموعة من التكاليف صدرت لشركة السعادة للاستثمار لتنفيذ أعمال إضافية أخرى في الجامعة دون طرح الأمر أمام الشركات المنافسة.
- 15- لاحظنا أن الجامعة قد تغرمت نتيجة حكم قضائي بمبلغ يوازي 100,000 دولار تقريباً في قضية الرمل علماً بأن مستخلص رقم (13) بتاريخ 25-11-2008 كان قد تضمن أعمال نقل وحفر وكباش بمبلغ 100,000 دولار أيضاً وسيتم التطرق لاحقاً لهذا البند.
- 16- وقد أشرنا في موقع سابق من هذه الدراسة إلى ضرورة الاستعانة بخبراء في مجال الهندسة والمقاولات لإعادة تقييم تكلفة المباني والإنشاءات الخاصة بالجامعة وهذا جاء تأكيداً على قرار الجمعية العمومية بهذا الخصوص في ظل المبالغة في نسبة الربح والضريبة وفي ظل تكرار العقود الموقعة مع الشركات المنفذة وتداخل الأعمال بين الشركات وهذا واضح في اتفاقيات التعاون الموقعة بين الشركات الثلاثة المنفذة للمشاريع وتكرار الدفع المباشر لمقاولي الباطن ومن خلال مستخلصات الشركة المنفذة بناءً على تعليمات رئيس مجلس الإدارة، فقد تم الاستعانة بثلاثة مكاتب هندسية مرخصة لعمل تقديرات لتكلفة مباني الجامعة وفقاً للمخططات مع مراعاة الفترات الزمنية للتنفيذ والتغير في أسعار المواد خلال فترات التنفيذ ثم الجمع في نقابة المهندسين بين المكاتب الثلاثة وبحضور ممثل عن الجامعة دكتور مهندس أحمد زيدان في الهندسة للخروج بتقرير ختامي ونهائي عن تكلفة المباني يمكن الاعتماد والاستناد لهذا التقدير في إنجاز مهمتنا، وسيتم تناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل لاحقاً.



رأي الإدارة :

4- إعادة تقييم مباني جامعة فلسطين:

الملاحظات

- أ- عملاً بقرار الجمعية العمومية وانسجاماً مع توصيتنا لمجلس الإدارة بضرورة الاستعانة بخبراء لإعادة تقييم مباني الجامعة للأسباب الآتية:
 - 1- تداخل العقود فيما بين الشركات المتعاقد معها سابقاً وبخاصة في مبنى ابن خلدون (منيب المصري) بين الأعمال المنفذة من الشركات الثلاثة أو من شركة السعادة بشكل منفرد أو ذلك الجزء من المبنى الذي تم تنفيذه بشكل مباشر من الجامعة ضمن منحة السيد منيب المصري.
 - 2- حالة التضارب في المصالح بين الشركات المنفذة وممثليها وعضوية مجلس الإدارة والعلاقة بشكل عام مع الهيكل التمويلي والمالي بالجامعة.
 - 3- المبالغة في نسبة الأرباح على عقود (التكلفة + نسبة ربح).
 - 4- تكرار صرف بعض مستحقات مقاولي الباطن من الجامعة ومن خلال مستخلصات العمل.
 - 5- العمل بنظام التكاليف المباشر بعيداً عن المناقصات لتعزيز الشفافية والمنافسة.
 - 6- الشك في عدم مشروعية العقود من حيث الأشخاص الموقعين عليها نيابة عن الجامعة وفي ظل حالة التضارب في المصالح بين هؤلاء الأشخاص و الجامعة.
 - 7- العقد الموقع بين جامعة فلسطين يمثلها السيد كاظم دغمش وشركة الدروب والمؤرخ بتاريخ 15-04-2014 والذي يتضمن الاتفاق على توريد مواد بناء لزوم استكمال سقف الدور الثالث وبناء المنشور ولم يحدد هذا العقد آلية وتواريخ تسليم مواد البناء المذكورة في العقد وآليات الدفع للشركة الموردة ولم يتسنى لنا الاطلاع على ارساليات التوريد وفواتير المورد والمؤشر عليها من أمين المخازن بما يفيد الاستلام حسب الأصول ولكن كان هناك كشف يمثل سند استلام بالمواد المفترض استلامها موقع عليه من المكتب الهندسي (المهندس إبراهيم الاستاذ) ومدير الشؤون الادارية (أكرم دغمش) والمخازن، كذلك لم يكن العقد موقع من أي طرف آخر (شهود الحال) أو المحامي أو الدائرة القانونية فقط توقيع فريقا الاتفاق.
 - 8- لم يتسنى لنا الاطلاع على أي عقد متعلق باتفاق توريد مواد بناء مع شركة أبناء عبد الجليل باستثناء وجود كشف يمثل سند استلام بالمواد المفترضة دون ارفاق ارساليات التوريد أو فواتير المورد حسب الأصول.

9- لاحظنا أثناء الفحص وجود مذكرة صرف مالي من المكتب الهندسي (المهندس إبراهيم الاستاذ) موجهة إلى السيد كاظم دغمش لدفع مبلغ وقدره 1,464,661 شيكل حيث تم الجمع في هذه المذكرة بين مبلغ التوريدات المفترضة لكل من شركة الدروب والتي يمثلها أكرم موسى وشركة أبناء عبد الجليل ويمثلها زهير عبد العال ومؤشر عليها من قبل كاظم دغمش بما يفيد الاطلاع علما بأن هناك ايصال قبض رقم 755 بمبلغ 677,605 شيكل بتاريخ 2014/05/14!!!!.

10- لاحظنا أثناء الفحص أيضا أن كشف استلام المواد من شركة أبناء عبد الجليل مؤرخ بتاريخ 2014-04-01 وكشف استلام المواد من شركة الدروب مؤرخ بتاريخ 2014-05-14-05 علما 2014 علما بأنه تم تسجيل قيود الاستحقاق لكلا الموردين بتاريخ 2014-08-11 علما بأن هذا التاريخ يقع في فترة الحرب على غزة وفيه كانت الجامعة بجميع أقسامها مغلقة، وقد ظهرت في كشف مباني تحت الانشاء حساب رقم 121109 بشكل متتالي وهذا يفيد بعدم إدارة حسابات منتظمة يتم تسجيل المبالغ المستحقة بموجبها بتاريخ الحدث المالي فضلا على التشكك في حدوث هذه الصفقات .

11- لاحظنا أيضاً أن السيد زهير عبد العال قد وقع بما يفيد استلامه بالمبالغ المستحقة في ذمة الجامعة عن توريدات مفترضة لكل من شركة أبناء عبد الجليل وشركة دروب بناء على مذكرة الصرف المالي الموقعة من مهندس المشروع ومؤشر عليها من السيد كاظم دغمش علما بأن هناك ايصال قبض من شركة الدروب بتاريخ 2014/05/14 ويحمل الرقم 755 بمبلغ 677,605 شيكل وهو المبلغ المفترض أنه مستحق لشركة الدروب وهذا يدعم الشك بأن هذه الصفقات وهمية أو تم تكرار الدفع عنها علما بأنه تم إجراء مقاصة بين المبالغ المطلوبة من الجامعة عن عقدي التوريد (شركة الدروب وشركة أبناء عبد الجليل) وقطعة أرض مملوكة للسيد كاظم دغمش وهذا الإجراء مخالف لشروط قانون الشركات المتعلقة بإدارة حسابات منظمة وفق القانون ولا يعطي الاستقلالية في الذمة المالية للجامعة أو المساهمين فيها التي يتوجب الفصل فيها بعيدا عن منظومة حسابات الجامعة.

12- لاحظنا أن هناك كميات كبيرة من مواد البناء ومستلزمات العمل قد تم تسجيلها لصالح إتمام مبنى (منيب المصري) الدور الثالث والرابع والخامس من موردين آخرين توازي تلك الكميات المفترض توريدها بموجب العقد من شركة أبناء عبد الجليل وشركة الدروب وهذا

قد يؤدي إلى الشك في المبالغة في تكلفة إنشاء هذه الأديار وما يدل على ذلك رفض مسئول النفقات اعتماد القيود المتعلقة بشرة أبناء عبد الجليل وشركة الدروب.

13- لاحظنا أن هناك كميات كبيرة من السولار قد تم توريدها من شركة الدروب في الفترة 2014-02-16 وحتى 2014-06-18 تقدر بحوالي 21,670 لتر سولار لمولدات الجامعة وهي كميات كبيرة مقارنة الكميات المستهلكة لنفس الفترة الزمنية.

14- لاحظنا أن هناك تعاملات تجارية ومالية سابقة بين شركة الدروب والجامعة وكانت تتم عمليات الاستحقاق والتسديد حسب الأصول ثم جاء وبشكل عرضي تسجيل قيمة العقد الموقع بين الطرفين في 2014-08-11 فترة الحرب على غزة وتعطل النشاط الجامعي.

الإجراء

بناءً على قرار الهيئة العامة و توصياتنا لمجلس الإدارة وما سبق طرحه من نقاط تم تكليف ثلاثة مكاتب من أرياب الخبرة لتقييم المباني والإنشاءات التي تم إقامتها في مدينة الزهراء وهي على النحو التالي:

د. خميس خلف

أ- مكتب استشاري المركز الدولي للهندسة والإنجاز

م. عزات شقلية

ب- مكتب استشاري مركز العمران الحديث

م. أسامة النوح

ت- مكتب استشاري سامراء

وقد تم تكليف د. م. أحمد زيدان من قبل الجامعة لمتابعة أمور التقييم، وعليه :-

- فقد عملت كافة المكاتب وفق التصاميم والمخططات الموجودة طرف الجامعة والتي تم العمل

والتعاقد مع الشركات وفقاً لها ووفق المعاينة و الزيارات للمباني على أرض الواقع.

- تم احتساب التكاليف حسب الفترات الزمنية التي نفذت فيها مراحل البناء مع الأخذ في الاعتبار

تذبذب الأسعار بسبب الإغلاق واختفاء المواد من الأسواق بحسب التقادير.

- تم عمل التقييم لكل مكتب على حدة بعد حصر الكميات المنفذة على الطبيعة وتقدير أسعار

المواد والعمل حسب تاريخ التنفيذ وأوقاتها.

- بعد أن أصدر كل مكتب بشكل منفصل تقرير التقييم تم جمع المكاتب الثلاثة في نقابة

المهندسين والاتفاق على أساس إصدار تقرير مشترك مع الأخذ في الحسبان متوسط أسعار

التقييم بين المكاتب الثلاثة المكلفة.

- قامت نقابة المهندسين بالمصادقة على التقرير المشترك للمكاتب الثلاثة بعد مراجعة الكميات

وصحة القياس الهندسية والكميات حسب الأصول الهندسية السليمة.

حسب

وقد جاءت التقديرات على النحو التالي:

• جدول رقم (9) يوضح تقييم مباني الجامعة من قبل المكاتب الهندسية

اسم المكتب	ث. مبنى الخوارزمي \$	ث. مبنى ابن خلدون \$	ث. الأعمال ث. الخارجية \$	الإجمالي \$
المركز الدولي	2,134,603	2,162,995	662,974	4,960,572
مكتب العمران	2,302,281	2,346,955	700,011	5,349,247
مكتب سامراء	2,223,268	2,265,320	730,091	5,218,679
متوسط التكلفة	2,220,051	2,258,423	697,692	5,176,166

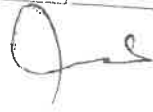
علماً بأن متوسط تكلفة التقييم المشار إليها أعلاه تشمل:

- 1- قيمة الأعمال التي قامت مجموعة إعمار فلسطين بتنفيذها ضمن العقد الموقع مع الجامعة بمبلغ وقدره 500,000 دولار.
- 2- قيمة العقد المنفذ من قبل الشركة الأهلية للعقارات بمبلغ وقدره 2,072,698 دولار أمريكي.
- 3- قيمة المباني التي تم تمويلها بشكل مباشر من الجامعة بمبلغ وقدره 376,400 دولار أمريكي.
- 4- قيمة المباني التي تم تمويلها بشكل مباشر من منحة السيد منيب رشيد المصري بمبلغ وقدره 91,845 دولار أمريكي.
- 5- قيمة المستخلصات أرقام (14، 15، 17) المقدمة من شركة السعادة والتي تم دفعها بالكامل من قبل الدائرة المالية بالجامعة و قيمتها 154,111 دولار أمريكي.
- 6- الجزء المنفوع من الجامعة مقابل تركيب المصاعد بمبلغ 24,000 دولار والمشمول بمستخلص السعادة بهذا الخصوص.
- 7- صافي المبلغ المتبقي من متوسط التقييم لتكلفة المباني بحسب تقرير المكاتب الهندسية المكلفة بإعادة تقييم المباني يكون من نصيب مجموعة شركة السعادة وإئتلاف شركة السعادة والشركات الأخرى المتعاونة معها بحكم اتفاقيات التعاون فيما بينها بمبلغ وقدره 1,957,112 دولار أمريكي. مع ضرورة الأخذ في الاعتبار كافة المبالغ المستحقة في ذمة السيد كاظم دغمش وشركة السعادة وأي تعديلات بموجب هذا التقرير ويتم إقرارها من قبل الإدارة ينتج عنها استردادات لصالح الجامعة .

جدول رقم (10)

يوضح مساهمة السيد / كاظم دغمش ومجموعة السعادة والشركات الأخرى المشاركة معها بموجب اتفاقيات التعاون

المجموع \$	المصروف \$	البيان
5,176,166		تكلفة المباني حسب متوسط تقييم مكاتب الخبرة
	500,000	عقد اعمار فلسطين
	2,072,698	عقد الشركة الأهلية
	376,400	الجزء المنفذ و الممول من الجامعة مباشرة
	91,845	المستغل من منحة منيب المصري
	154,111	المستخلصات أرقام 14,15,17
	24,000	دفعات مباشرة لشركة المصاعد من الجامعة
3,219,054	3,219,054	مجموع المساهمات السابقة في المباني
1,957,112		مساهمة السيد/ كاظم دغمش ومجموعة السعادة والشركات الأخرى المشاركة معها



رأي الإدارة :

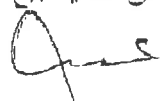
5- قضية الرمل :

الملاحظات

لاحظنا خلال عملية الفحص بأن هناك قضية مرفوعة ضد الجامعة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني وقد حمل مجلس الإدارة في جلسته رقم (3) لعام 2012 المؤرخ بتاريخ 13-12-2012 مسئولية القضية المرفوعة ضد الجامعة أمام القضاء بخصوص الرمال للدكتور زاهر كحيل والذي بموجبه تم تغريم الجامعة مبلغ وقدره 388,733 شيكل لصالح وزارة الاقتصاد الوطني. علماً بأن هذا الموضوع كان قد كلف الجامعة مبلغ وقدره 100,000 دولار لصالح شركة السعادة وذلك بحسب ما جاء في مستخلص رقم (13) من مستخلصات شركة السعادة والمرفوع برقم (9) ضمن تسلسل المستخلصات بشكل عام علماً بأن أعمال الحفر والردم بعد ذلك لمبنى ابن خلدون وابن سينا قد تضمنها المستخلص رقم (10) بواقع 12,000 دولار ، 21,024 دولار على التوالي للمباني المذكورة أعلاه.

الاجراء

- أ. مستخلص رقم (13) المؤرخ بتاريخ 2008/11/25 بمبلغ وقدره 100,000 دولار أمريكي لم يكن ضمن الفترة التي كان فيها د. زاهر كحيل رئيساً لمجلس الإدارة و بالتالي لا يتحمل المسؤولية عن أي تبعات أو مخالفات قانونية متعلقة بهذه القضية .
- ب. إن موضوع الرمل فيما قبل القضية كان قد كلف الجامعة مبلغ وقدره 100,000 دولار لصالح شركة السعادة وذلك بحسب ما جاء في مستخلص رقم (13) من مستخلصات شركة السعادة والمرفوع برقم (9) ضمن تسلسل المستخلصات بشكل عام .
- ت. فيما لو صح أمر هذا المستخلص كان يتوجب أن يكون رقمه رقم واحد في مجموعة مستخلصات السعادة وليس (13) الذي من المفترض أن يكون قد تجاوز مرحلة الحفر والردم.
- ث. تم تغريم الجامعة مبلغ وقدره 388,733 شيكل لصالح وزارة الاقتصاد الوطني أي ما يعادل تقريباً 100,000 دولار أمريكي يتحمل مسئوليتها ومسئولية المستخلص رقم (13) السيد كاظم دغمش بصفته رئيس مجلس إدارة شركة السعادة و نائب رئيس مجلس إدارة الجامعة .
- ج. إن أعمال الحفر والردم بعد ذلك لمبنى ابن خلدون وابن سينا قد تضمنها المستخلص رقم (16) بواقع 12,000 دولار ، 21,024 دولار على التوالي للمباني المذكورة أعلاه.
- ح. تم تسجيل المبلغ المدفوع لوزارة الاقتصاد سلفة على ذمة قضايا لحين تحديد المتسبب ألا وهي شركة السعادة وبالمقابل لم يتم التطرق إلى المنافع الاقتصادية الناتجة عن عملية بيع الرمال .



رأي الإدارة :

6- دقاويلي الباطن :

الملاحظات

لاعتلنا أن حساب مجموعة السعادة الذي الدائرة المالية قد تم تحميله كافة المصاريف الخاصة بالمستخلصات أرقام (17+15+14) والتي تم دفعها من الجامعة مباشرة الي مقاولين الباطن المتعاقدين أصلا مع شركة السعادة لتنفيذ اعمال مباني وانشاءات للجامعة من خلال المجموعة .

الإجراء :

- المستخلصات المشار لها أعلاه تم تقديمها من قبل شركة مجموعة السعادة وهي عبارة عن أعمال نفذها مقاولون من الباطن لصالح شركة السعادة بالمبلغ (13.867 - 86,363 - 53,881) دولار على التوالي مقابل المستخلصات المذكورة.
- نظير الأعمال التي نفذها مقاولو الباطن تم الدفع لهم مباشرة من صندوق الجامعة وحسابها البنكي بناء على تعليمات من رئيس مجلس الإدارة (كاظم دغش).
- تم معالجة هذا الأمر مباشرة في الدائرة المالية من خلال تحميل هذه المبالغ على حساب شركة السعادة في الجانب المدين الذي تم أغلقه لاحقا في مبالغ المستخلصات المشار إليها أعلاه وبالتأكيد تم زيادة قيمة المباني بقيمة هذه المستخلصات.
- تم الاستناد لكل ما ذكر إلى النسخ الالكترونية من المستخلصات وكشف حساب شركة السعادة المستخرج من الدائرة المالية لعدم توفر النسخ الأصلية للمستخلصات .

جدول رقم (11)

المصروف \$	البيان
13,867	إجمالي قيمة مستخلص 14
86,363	إجمالي قيمة مستخلص 15
53,881	إجمالي قيمة مستخلص 17
\$ 154,111	اجمالي قيمة المستخلصات الثلاثة
17,556	نسبة الربح بواقع 15%
19,516	ضريبة القيمة المضافة
117,039	صافي قيمة المستخلصات

راي الإدارة :

ثالثاً : أمور أخرى ذات علاقة

1 عقد تأجير كافيتريا الجامعة :

خلال عملية الفحص للقيء رقم 8421 بتاريخ 25-11-2008 والمتعلق بعقد تأجير كافيتريا

الجامعة، لاحظنا الآتي:

أ- أن العقد يسري مفعوله ابتداءً من تاريخ 01-09-2007 ويوقع 5000 دولار سنوياً لمدة ثلاث سنوات بحسب العقد الموقع بتاريخ 23-09-2008 .

ب- تم دفع القيمة الإيجارية لثلاث سنوات بشيكات مسحوبة على البنك الإسلامي الفلسطيني من المستأجر .

ت- لاحظنا أن قيمة الشيكات المسحوبة على المستأجر من البنك الإسلامي الفلسطيني بقيمة 35,000 دولار بحسب عقد الاتفاق الموقع بتاريخ 25-12-2008 أي بعد ثلاث شهور من توقيع اتفاقية التأجير، حيث تضمن هذا الاتفاق تخفيض القيمة الإيجارية عن الثلاث سنوات المتفق عليها بمبلغ 20,000 دولار أمريكي وذلك نظراً لظروف الجامعة وعدم وجود طلاب كما ذكر في عقد الاتفاق.

ث- يتم بموجب الاتفاق المشار إليه تحويل مبلغ التخفيض في القيمة الإيجارية لتسديد جزء من مساهمة المستأجر في شركة الجامعة.

الإجراء :

- من الواضح أن القيمة الإيجارية هي 35,000 دولار أمريكي لثلاث سنوات أو من الممكن أنه

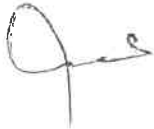
تم تعديلها لتصبح 35,000 دولا بحسب الشيكات المسحوبة على المستأجر .

- الاتفاق على رد ما قيمته 20,000 دولار من القيمة الإيجارية واحتسابها كدفة لتسديد جزء من

الأسهم المكتتب فيها بحسب اتفاق 2008/12/25 يؤكد صحة ما نذهب إليه من صحة القيمة

الإيجارية بمبلغ 35,000 دولار .

- على ما تقدم تكون الجامعة قد خسرت مبلغ وقدره 20,000 دولار بالنيابة عن المستأجر .



رأي الإدارة :

2- مساهمة / د. محمد فايز زكارة:

- أ. بمراجعة كشف المساهمين في شركة الجامعة تبين أن د. محمد فايز زكارة قد اكتتب بقيمة 500000 سهم وقد تم دفع مبلغ 25000 \$ قيمة 2500 سهم بتاريخ 2009/02/19.
- ب. تم بعد ذلك تحويل الاسهم المكتتب بها الي السادة صبحي قديح 25000 سهم السادة/ البنك الاسلامي 5000 سهم السيد / عبد العزيز الخالدي 20000 سهم .
- ت. بعد تحويل كافة الاسهم المكتتب فيها من قبل د. زكارة الي مساهمين اخرين من المفترض أن يظهر حساب د. زكارة دائن بقيمة 25000 \$.
- ث. تبين لاحقاً أن مبلغ الرصيد الدائن لصالح د. زكارة تم تحويله لحساب السيد / كاظم دغمش وقد سجل في بيان القيد رقم 8036 انه تسديد مديونية ولكننا لم نطلع علي أي مستندات تفيد موافقة د. زكارة على هذه المقاصة .

الإجراء :

- إجراء مقاصة لحسابات من خارج المجموعة المحاسبية للجامعة لا علاقة للجامعة بها مخالف لقانون الشركات الذي يفرض إدارة حسابات منظمة فضلاً على ضرورة الحصول على موافقة جميع الأطراف على هذا الإجراء .
- لم نطلع من خلال مراجعة الدائرة المالية على أي تفويض أو موافقة خطية من د. زكارة بالسحب من الرصيد الدائن أو إجراء المقاصة كما أننا لم نطلع على أي أوامر مالية أو إدارة موجهة للدائرة المالية لإجراء هذه المناقلة .
- بمراجعة الدائرة المالية تبين وجود صورة عن كتاب من د. محمد زكارة موجه للسيد رئيس الجامعة/ سالم صباح بتاريخ "بدون" يتساءل فيه عن تحويل مبلغ 25000 \$ من قيمة أسهمه المسددة لحساب السيد كاظم دغمش .
- تبين لنا أن القيد رقم 8036 تضمن أيضاً مبلغ وقدره 6,250 دولار أمريكي رصيد دائن للسيد عوني أبو يوسف تم تحويلها أيضاً لحساب السيد كاظم دغمش .
- من الواجب إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح وإعادة تسجيلها حسب الأصول وأي مقاصة ناتجة عن تسديد مديونية لأي مساهم يتوجب أن تكون من خارج المجموعة المحاسبية للجامعة أو بتفويض رسمي حسب الأصول.

رأي الإدارة :

3- شراء أسهم الجامعة : الملاحظات

أ. لاحظنا خلال عملية الفحص قيام إدارة الجامعة بشراء ما نسبته 20% من أصل الأسهم

المكتتب فيها من المهندس عماد الأغا أي 75,000 سهم .

ب. دفع مبلغ 150,000 دولار من مالية الجامعة مقابل الأسهم المشتراة.


الإجراء :

- هذا القرار من قبل مجلس الإدارة غير قانوني حيث أنه لا يجوز للجامعة شراء أسهمها إلا في حال تخفيض رأس المال ومن الواضح أن الجامعة في الفترة الأخير في حالة تتطلب زيادة رأس المال وليس تخفيضه .

- إن قيام إدارة الجامعة بدفع جزء من الأسهم المشتراة 150,000 دولار من مالية الجامعة يعني تخفيض حجم السيولة بالجامعة أو اللجوء لمصادر خارجية لترتيب أمر الدفع وهذا يترتب التزام على الجامعة .

- أوردت المادة 11 من النظام الداخلي للشركة بأنه (لا يحق لأي مساهم أن يستعمل أموال الشركة في سبيل شراء أسهمها ولا يحق للشركة تقديم أية مبالغ بأية طريقة ولأي شخص كان لهذه الغاية).

- وعليه يتوجب على إدارة الجامعة طرح الأسهم المشتراة (المحتفظ بها) للاكتتاب من جديد حسب الأصول.



رأي الإدارة :

4- منح و إعفاءات الطلبة الملاحظات :

- أ. لاحظنا أثناء عملية الفحص وجود كشف بأسماء مجموعة من الطلبة حصلوا على منح إعفاءات من تسديد الرسوم المستحقة بواسطة رئيس مجلس الإدارة السيد / كاظم دغمش ، علما بأن مجموع الرسوم المستحقة بموجب هذا الكشف بلغت 14,789 دينار أردني .
- ب. كما لاحظنا وجود كشف آخر بأسماء طلبة تم منحهم إعفاءات كلية وجزئية من قبل السيد/ كاظم دغمش بقيمة اجمالية 111,350 دولار لا تنطبق عليهم شروط الاعفاءات الجامعية المنصوص عليها حسب اللائحة الداخلية لشؤون الطلبة من الفترة 2011-2015 .

ت. لاحظنا قيام السيد / كاظم دغمش رئيس مجلس الإدارة بالتوقيع على شهادات اخلاء طرف للطلبة نيابة عن جميع اقسام الجامعة مثل " المكتبة - شؤون الطلبة - المالية - كلية الطالب " .

الإجراء :

- الإعفاءات والمنح الدراسية من اختصاص رئاسة الجامعة ومجلس الامناء ويعرض للمصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة.
- الإعفاءات و المنح الممنوحة للطلبة هي أموال تخص الجامعة ولا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة التصرف في هذه الأموال بشكل منفرد.
- لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة التوقيع على شهادات اخلاء الطرف نيابة عن الأقسام المختلفة في الجامعة وهذا أمر أصولي .

محمد

رأي الإدارة :

5- المنح التطويرية

ملحة السيد / منيب رشيد المصري :

الملاحظات :

- أ. حصلت الجامعة على منحة مقدارها 150.000 دولار أمريكي من السيد / منيب رشيد المصري .
- ب. تين لنا بعد عملية الفحص لهذه المنحة انه تم تسجيلها علي البرنامج المحاسبي عن طريق القيود الوسيطة او القيود النظامية خارج القوائم المالية " قائمة الدخل - المركز المالي التدفقات النقدية " للشركة بعد الانتهاء من المنحة .
- ت. لاحظنا وجود عمليات صرف عمولات للمستفيد على حساب هذه المنحة بقيمة \$43000 ولكننا لم نطلع على أي مستندات تؤيد عملية الصرف من خلال أرقام القيود 1888 - 19407 - 5597 علما بأن الصرف تم نقدا .
- ث. لاحظنا بأن عمالات أخرى تم دفعها بقيمة 18,400 دولار أمريكي للسيد منير محمد مرتجى بدل جلب مشاريع وتجنيد أموال، علما بأن السيد منير مرتجى عمل لدى الجامعة بموجب عقد كئانب لرئيس الجامعة للبرامج و العلاقات الخارجية و تقاضى بموجب عقد العمل عن فترة العمل مبلغ 45,400 دولار أمريكي بواقع 1,500 دولار شهريا .

الإجراء :

- لا يجوز الموافقة على منح أي عمولات مقابل الحصول على منح من أي جهة كانت لأن ذلك يضر بسمعة الجامعة من ناحية وباب من أبواب الفساد وعكس الشفافية التي يعمل الجميع من أجلها وعليه يتوجب المطالبة برد مبلغ 43,000 دولار ومبلغ 18,400 دولار أمريكي للدائرة المالية بالجامعة.



رأي الإدارة :

6- أصول مكاتب الارتباط

مكتب ارتباط عمان :

لاحظنا قيام الإدارة بشراء أصول (مكاتب ، أجهزة كمبيوتر ، طابعات وأخرى) لمكتب الارتباط في عمان بمبلغ يقارب 43,000 دينار أردني . وقد ظهرت هذه الأصول في تقارير مكتب الارتباط المالية دون معرفة مصيرها .

الإجراء :

يتوجب مراجعة المسئول ومعرفة مصير هذه الأصول البالغ قيمتها 43,000 دينار أردني تقريبا ومعالجة ذلك دفتريا .

رأي الإدارة :

7- مكتب تنسيق الامارات العربية المتحدة

الملاحظات :

أ. لاحظنا خلال عملية المراجعة أن هناك مكتب تنسيق للجامعة في دولة الامارات العربية المتحدة يدار من قبل المهندس محمد الشيخ خليل ويقدم خدمات الجامعة لطلبة من فلسطين ودول عربية أخرى .

ب. من الواضح بأن المهندس محمد الشيخ خليل كان الممثل الوحيد لجامعة فلسطين في دولة الامارات العربية بحسب كتاب السيد كاظم دغمش في 2013/12/02 .

ت. بحسب الاتفاق يتم استقطاع مبلغ 24,000 درهم اماراتي لكل فصل دراسي بواقع 5000 درهم شهريا بالإضافة لمبلغ 7,500 درهم أخرى نظير استئجار مكتب اقامة الامتحانات و

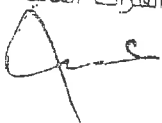
جلسات النقاش .

ث. تم تسجيل عدد من الطلبة من خلال هذا المكتب التنسيق وتحويل رسوم دراسية منهم .

ج. تم تحويل مبلغ 53,800 دولار أمريكي بواسطة مكتب الأنصاري للصرافة في دبي للسيد

/ ابراهيم دغمش المستشار القانوني للجامعة وهذا واضح من خلال قسائم التحويل .

ح. المبلغ المرقوم أعلاه لم يدرج ضمن إيرادات الجامعة المصرح عنها خلال الفترات المالية



(2013-2015).

الإجراء :

- المسؤول عن منح التفويض بحق التوقيع نيابة عن الجامعة للمهندس محمد الشيخ خليل يتحمل المسؤولية القانونية والمالية عن هذا التصرف.
- يتم تسجيل جميع المبالغ التي لم تقيد سابقا في حسابات الجامعة كإيرادات متحققة تعالج ضمن بند الأرباح (الخسائر) المرحلة في آخر بيانات مالية تحت مسمى تعديلات سنوات سابقة مع تحميل المتسبب في هذا التصرف في ذمته المالية بالمبالغ غير المقيدة.

رأي الإدارة :

8- جاري المساهمين - الأسهم غير المسددة :

الملاحظات :

تضمنت الايضاحات المتممة للبيانات المالية لشركة جامعة فلسطين كما هي في 2013/12/31 وجود مجموعة من المساهمين لم يلتزموا بتسديد كامل قيمة الأسهم المكتتب فيها من قبلهم رغم أن الجمعية العامة قد منحتهم الفرصة أكثر من مرة لتسديد قيمة الأسهم دون التزام بقرارات الجمعية العمومية وهم على النحو التالي:

جدول رقم (12)

اسم المساهم	المبلغ المستحق \$
صلاح شكري السقا	1,650
أسامة إبراهيم الخزندار	23,000
زكريا محمد السمرة	21,000
كاظم بحري دغمش	372,443
د/ عزام أبو يوسف	4,500
مجموع المبالغ المستحقة في ذمة المساهمين عن أسهم مكتتب فيها	422,593

الإجراء :

يتوجب على الإدارة اتخاذ قرار فوري بإلغاء الاكتتاب في هذه الأسهم لعدم التزام المكتتبين بالتسديد في المواعيد المحددة وعدم الالتزام بقرارات الجمعية العمومية رغم كافة الفرص الممنوحة لهم من قبل الجمعيات العمومية المتعاقبة وطرح هذه الأسهم للاكتتاب حسب الأصول من منطلق المحافظة على أموال الشركة وتحديد النصاب القانوني في أي اجتماع بمقدار الأسهم المسددة وليس المكتتب فيها .



رأي الإدارة :

(2) - التهربات واجبة الاسترداد :

الجدول التالي يوضح قيمة المبالغ واجبة الاسترداد عن مصاريف أو مدفوعات غير

مسموح بها أو غير شرعية :

جدول رقم (13)

ملاحظات	المبلغ بالدولار	البيان	
ربيع الأسهم لمدة أربع سنوات	18,000	مكافأة مؤسسين	أولاً: د. زاهر كحيل
	2,000	مكافأة مؤسسين	1- منح مكافآت
			2- منح مكافآت
400 اجتماع مجلس أمناء	60,000	مكافأة مؤسسين	ثانياً: د. موسى الحسانة
			1- منح مكافآت
جدول رقم (1)	165,668	مستحقات رواتب	ثالثاً: د. زاهر كحيل
جدول رقم (3)	99,400	مستحقات رواتب	1- الرواتب والإجازات لغاية 2006/12/31
تم بيعها للجامعة (15,335) دولار	-	السيارة الأولى	2- الرواتب والإجازات من 2007/01/01 حتى 2007/10/31
أولاً: بند رقم 3 / ت تم تفرده	41,000	السيارة المزينة	3- فرق المبالغ المستلمة عن مجموع الرواتب
الأطراف بالاتفاق			4- نهاية مجلس الإدارة
أولاً: بند رقم 5 / أ دفعت من الجامعة	400,000	اتعاب تقييم جلود	5- تخطيط المباني والتبرامج عمله كرئيس جامعة و م. الإقامة والسفر
أولاً: بند رقم 5 / أ دفعت من الجامعة	200,000	اتعاب مستحقة	6- م. مستحقة من بداية العمل حتى تاريخ 2008/04/30
	906,068		

ملاحظة :

تم تسوية الأمور بين د. زاهر كحيل من ناحية والجامعة من ناحية أخرى حسب ما جاء في هذه التسوية إنهاء العلاقة بين الطرفين لقاء استلام د. زاهر كحيل مبلغ وقدره \$125,000 وبذلك تسقط كافة حقوقه المنصوص عليها في عقد 2013/09/11 كما جاء في هذه المخالصة أنها تعتبر بمثابة إبراء ذمة للجامعة عن كافة حقوقه لدى الجامعة بما في ذلك نهاية الخدمة والإدخال وبدل الإجازات السنوية ورواتبه الشهرية عن كامل مدة عمله السابقة حتى تاريخ توقيع الاتفاق.

جدول رقم (2)	12,711	مستحقات رواتب	رابعاً: د. سامي الخزندار
جدول رقم (2)	34,590	مستحقات رواتب	1- الرواتب من مارس 2005 حتى أغسطس 2005
جدول رقم (2)	6,604	مستحقات رواتب	2- الرواتب من 2006/02/01 حتى 2006/12/31
			3- الرواتب من 2007/01/01 حتى 2007/02/28
أولاً: بند رقم 6 لا يوجد خطة أو دراسة وهناك عقد شراء أرض في بيرزيت	19,000	دراسات وتطوير	خامساً: أ. جهاد حسين
	19,000		1- قيمة دراسة تطويرية استثمارية

سادسا : المباني والانشاءات
1- شركة مجسومة السعادة

شركة أبناء عبد
الجليل وشركة دروب

438,516

صفتات مشكوك في خلوها

سابعا : اسحاق الغصين
1- استشارات مجلس الادارة

استشارات

3,972

اولا: بند رقم 9 لا يوجد تنظيف

3,972

ثامنا : د. كاظم دغمش

1- الرواتب من 2009/07 حتي
2009/12

مسحوبات رواتب

42,000

اولا: بند رقم 8 تم عكس القيد

2- الرواتب من 2010/01 حتي
2010/12

مسحوبات رواتب

84,000

اولا: بند رقم 8 تم عكس القيد

3- الرواتب من 2011/01 حتي
2011/12

مسحوبات رواتب

84,000

اولا: بند رقم 8 تم عكس القيد

4- الرواتب من 2012/01 حتي
2012/12

مسحوبات رواتب

84,000

اولا: بند رقم 8 تم عكس القيد

5- الرواتب من 2013/01 حتي
2013/12

مسحوبات رواتب

84,000

اولا: بند رقم 8 تم عكس القيد

6- الرواتب من 2014/01 حتي
2014/12

مسحوبات رواتب

84,000

اولا: بند رقم 8 تم عكس القيد

7- مساهمة د. محمد فايز زكارنة
8- منح رسوم دراسية

سداد مديونية
منح بقيمة 14,789
دينار

25,000

ثالثا: بند رقم 2 علاقات شخصية

20,705

ثالثا: بند رقم 4 بدون موافقة
رئاسة الجامعة ومجلس الامناء

111,350

ثالثا: بند رقم 4 بدون موافقة
رئاسة الجامعة ومجلس الامناء

تحويلات غير مدرجة
في حسابات الجامعة

53,800

ثالثا: بند رقم 6 تسجل على
الحساب الجاري للسيد \ كاظم
دغمش

185,855

672,855 يطرح
487,000 رواتب + مبلغ زكارنة

تاسعا: قضية الرمل
1- شركة السعادة

مستخلص رقم (13)

100,000

ثانيا: بند رقم 5 هناك مصاريف
اخرى مسجلة عن أعمال حفر
وردم (المستخلص مشكوك فيه)
يتحملها من تسبب فيها

100,000

200,000

2- غرامة وزارة الاقتصاد الوطني

عاشرا : منح تطويرية
1- منح تطويرية

عمولات

43,000

ثالثا: بند رقم 5 لا يجوز دفع
عمولات مقابل تجنيد اموال

عمولات

18,400

ثالثا: بند رقم 5 لا يجوز دفع
عمولات مقابل تجنيد اموال

61,400

الحادي عشر: تأجير الكافتيريا
1- استئجار الكافتيريا

ايرادات للجامعة

20,000

ثالثا: بند رقم 1 يتحمل المسئولية
من قام منفردا بإعادة الشيكات

ملاحظة هامة ///

يشير رصيد حساب جاري السيد / كاظم دغمش لدى الجامعة على وجود رصيد مدين بمبلغ وقدره 591,357 دولار أمريكي اضافة للمبالغ واجبة الاسترداد بحسب الجدول السابق وأي مبالغ أخرى يتم اقرارها من بند المسئوليات أدناه .

10- المسئوليات :

1- المسئولية عن عمل مخصص رسوم مشكوك في تحصيلها بمبلغ 625,894 دولار أمريكي ضمن البيانات المالية للعام 2007 تم اصبغ رصيد هذا المخصص 302,305 دولار أمريكي مع بداية العام 2010 ، الفرق 323,589 دولار أمريكي لم يوضح في البيانات المالية او المجموعة المحاسبية كيفية التصرف بها .

2- مسئولية د. زاهر كحيل عن دفع مبلغ 18,900 دولار أمريكي للسيد / عبد السلام علان تفيد توريد اجهزة بث فضائي ومحطة FM اذاعية للجامعة تم ادراجها ضمن ديون مشكوك فيها . علما بان هناك ما يفيد استلام هذه الاجهزة بقيمة 7,120 دولار أمريكي بتاريخ 2007/05/13 .

3- مسئولية السيد / كاظم دغمش عن مبلغ 25,000 دولار أمريكي للسيد / محمد فايز زكارنة و 6,250 دولار أمريكي للسيد / عوني يوسف ويتم تسوية الأمر فيما بينهم من خارج المجموعة المحاسبية للجامعة .

4- المسئولية عن اصول مكتب الارتباط في عمان بمبلغ 43,000 دينار اردني .

عبد

بسم الله الرحمن الرحيم

2018/09/07

طريف أول لجنة المراجعة المكلفة من الهيئة العامة

بمكتبه السادة / أ. عبد الحكيم محمد أبو دغيم - أ. عبد اللطيف الصيفي - م. عماد الفالوجي ...

طريف ثاني كلا من :

السادة شريكة جامعة فلسطين م. خ. م. (الجامعة).

بمكتبها أ. د. سالم صبيح .

الموضوع / عقد تكليف بإجراءات متفق عليها بناء على قرار الهيئة العامة للجامعة

تحية طيبة وبعد

يسرنا أن نثبت لكم إجراءات العمل المتفق عليها (Agreed _ upon procedures). فحصر بعض بنود الحسابات لشركة جامعة فلسطين م. خ. م. والتي لم يتم إقرارها من قبل الهيئة العامة بجلستها العادية وغير العادية المتعددة بتاريخ 2018/01/22 والتي قد تم سحب على الفترات المالية السابقة منذ التأسيس وحتى نهاية العام 2014 لغرض الوصول إلى صافي قيمة موجودات الشبكة بتاريخ 2014/12/31 : ...

نطاق العمل :

إن كتابنا هذا يؤكد فهمنا لشروط و أهداف مهمتنا و تنظيمية وحدود الخدمات التي سوف نقدمها، حيث سنقوم بإجراءات العمل المتفق عليها وفقاً لقواعد المراجعة المتعلقة بإجراءات العمل المتفق عليها (Agreed _ upon procedures)).
وسيشتمل عملنا على الإجراءات التالية :-

- 1- الفحص المستندي لبعض للمعاملات المحاسبية التي تمت خلال الفترة من بداية التأسيس . وحتى 31 ديسمبر 2014 لهدف فحص نظام الضبط الداخلي والمحاسبى وايضاً لفحص مكونات أرصدة الحسابات التي ستخضع للفحص .
- 2- فحص العمليات المالية ذات العلاقة بمباني الجامعة وما يرتبط بها من عمليات صرف مقابل ذلك و كشوف حسابات موردي المواد و الخدمة ...
- 3- فحص حسابات الرواتب ومحاضر جلسات مجلس الإدارة ذات العلاقة بالرواتب تحديداً راتب رئيس مجلس الإدارة السابق و ألبات إدارة ...



Handwritten signature or mark.

4- فحص سجلات حسابات الإيرادات و التركز على إيرادات مبيع الرمل و التي كانت سببا في الفضيحة التي حوت
عقابها الجامعة ما يعارب 100,000 دولار تقريبا .

5- دراسة تحليلية محدودة على أرصدة الحسابات الظاهرة في الإيرادات الدالية للسنوات السابقة وبناء على
البيانات المتاحة أمامنا وبعد الاستعانة مع ذوي الخبرة كل في مكانة وموقعه وبحسب تخصصه .

6- وضع التوصيات اللازمة بخصوص بعض التعديلات على البيانات المالية .

7- تجميع وعرض البيانات المالية حسب التعديلات المناسبة إن وجدت ومن ثم عرضها مقارنة مع البيانات المالية
غير المعدلة .

8- عرض صافي قيمة الموجودات بعد التعديل إن وجدت .

إنما لإجراءات التي سنقوم بإنجازها مقصورة فقط في المساعدة على عرض صافي قيمة الموجودات لشركة جامعة
فلسطين (الشركة) كما في 2014\12\31 بحسب قرار الهيئة العامة في جلستها العادية وغير العادية بتاريخ
2015\01\22

كذلك بأن إجراءات العمل المتفق عليها لا تشكل تدقيقا أو مراجعة بمعنى التدقيق الشمولي الذي يتم إنجازه
بتاريخ إعداد التقارير المالية وفق المعايير الدولية من قبل المراجع الخارجي ، لذا فأنا تقريرنا سيتناول وسيقتصر
على بنود الدراسة المبينة أعلاه. وسوف يكون تقريرنا عبارة عن توضيح للإعمال التي قمنا بها والنتائج التي
توصلنا لها ولن ينطوي على أي تأكيدات من طرفنا حول نتائج الأعمال.

مسئولية الشركة :

إن السجلات و الدفاتر المالية وكشوف التسجيلات المقدمة هي من مسؤولية الإدارة المالية بالشركة (شركة
جامعة فلسطين) لذا فإن التسجيل السليم للمعاملات المالية في سجلاتها وصحة و حقيقة أي كشوف أو مراكز
مالية أو بيانات مالية أو مستندات داعمة للحركات المالية مقدمة لنا تقع ضمن المسؤولية المطلقة للإدارة
المالية .

فضلا على أن الإدارة ستكون مسؤولة عن تزويدنا عند الطلب بأي كشوف أو بيانات مالية إضافية متعلقة بماف
ربط هذه الدراسة بالإضافة إلى تمكيننا من الحصول على الإيضاحات والاستفسارات الضرورية ممن نحتاج
من ذوي العلاقة .

إن تقريرنا هذا ليس للنشر ومعد لاستخدامه داخليا أمام مجلس الإدارة و الهيئة العامة ولا نجاز استخدامه في
غير الهدف الذي أعد من أجله .

2015/01/22



2015/01/22

الإتعايب والترتيبات والدفع :

إن إتعايبنا عادة تعتمد على مستوى ودرجة وكفاءة الخبرة المقدمة لتنفيذ المهمة . وبهذا الخصوص فإن إتعايبنا عن القيام بإجراءات العمل المتفق عليها ستكون سيتم تحديدها لاحق
إن هذه الإتعايب مبنية على أساس أننا سوف نتلقى المساعدة الكاملة من الإدارة خلال انجاز المهمة .

إشعار بالعلم :

يرجي تأكيد موافقتكم بخصوص الترتيبات أعلاه وذلك من خلال توقيع نسخة من هذا الكتاب وإعادتها
ألينا .

ختاما : نود إن نشكركم على ثقتكم الغالية ونود إن نغتنم الفرصة لنؤكد لكم بأننا سنولي هذه القضية حل
إدتمامنا .

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

الموافقة

لجنة المراجعة



شركة جامعة فلسطين (الشركة)

عنها / التوقيع



الرقم:

التاريخ: 2016/04/20

حفظه الله

الأخ / م. عماد الأغا

رئيس مجلس إدارة جامعة فلسطين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع/ الرد على تقرير لجنة التدقيق (الإجراءات المتفق عليها)

تهديكم لجنة التدقيق أطيب تحياتها وتتمنى لكم دوام التوفيق والسداد ، بالإشارة الى الموضوع أعلاه نحيطكم علما بأن اللجنة قد أنهت عملها الميداني وأتمت إعداد التقرير بشكل أولى ، حيث تم تسليمكم مسودة التقرير لإبداء رأيكم وردودكم على ما جاء به ، إلا أنه لم يصلنا أي رد من طرفكم حتى تاريخه .
نأمل منكم موافقاتنا برأيكم وردودكم على ما جاء بالتقرير حتى نتتمكن من إصداره بشكل نهائي ويتسنى لنا رفعه للهيئة العامة ، وفي حالة عدم تسليمنا الرد حتى يوم الإثنين القادم الموافق 2016/4/25 فإننا نعتبر ذلك قبول وإقرار من طرفكم بما جاء بالتقرير وسيتم رفعه للهيئة العامة دون تضمين رأيكم أو ردكم .

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

لجنة التدقيق
عبد اللطيف الصيفي



استلمت
م. عماد الأغا
2016/4/20

بسم الله الرحمن الرحيم

تاريخ: 18/5/2016

الاخوة / لجنة المراجعة ... المحترمين

تحية طيبة وبعد ...

الموضوع / تقرير التدقيق

لقد استلمنا تقريركم المتضمن فحص حسابات الشركة وخاصة البنود المتحفظ عليها من مكتب
ملائل ابو غزالة للتدقيق عن تدقيق حسابات الشركة لعام 2013 والذي شمل تحفظه على بنود
متعلقة برئيس مجلس الادارة السابق (كاظم دغمش) والمتمثلة بقضية الرمال والرائب وتكلفة
المباني والاسهم المكتتب بها وما تم اكتشافه أيضا بخصوص تسجيل طلبة في الخارج واخذ
للمسوم بشكل مخالف للنظام .

اما ما ورد في تقريركم بخصوص العقود المتعلقة بمباني الجامعة وذلك بان الأطراف المتوقعة
لا صفة قانونية لها في ذلك الوقت وهي الأطراف المستفيدة ، وهذا تحايل وللاعب وبالتالي لا حق
لأي طرف منها بالحصول على نسبة من الأرباح لأن هناك مكتب هندسي مشرف على تنفيذ
المباني وتم دفع الريع له وبالتالي بأي حق يأخذ عضو مجلس ادارة ربح على اقلية الشايات
قامت الجامعة بشمولها وتحمل مخاطرها .

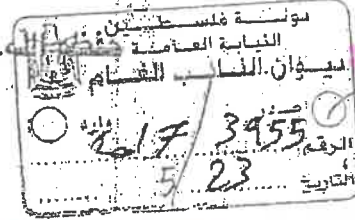
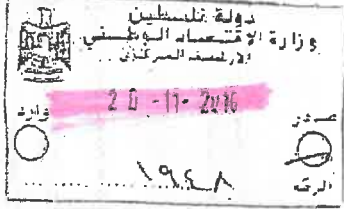
ان تقريركم مهني متخصص ونشمن أيضا حياديتكم وجهودكم المبذولة في ذلك ،

مع تمنياتنا أن يتضمن التقرير كذلك البنود الواردة في تحفظ المدقق الخارجي أولا ثم تتبعه
بأقي الملاحظات المذكورة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

هيئة المديرين لجامعة فلسطين
عبدالله محمود عيسى المحرر

رئيس مجلس الادارة



٢٠١٦ / ١١ / ٢٠
٢٠١٦ / ١١ / ٢٣

الموضوع / إجراء التحقيقات اللازمة على ضوء نتائج تقرير
لجنة التدقيق على شركة جامعة فلسطين ق.م.م

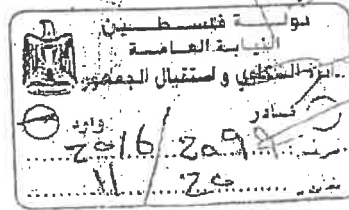
نهديكم أطيب التحيات، ونتمنى لسعادتكم دوام الصحة والهاقية ، وبالإشارة الى الموضوع أعلاه. فإننا نحيل لسعادتكم تقرير لجنة التدقيق على شركة جامعة فلسطين ذات المسؤولية المحدودة المشكلة بقرار من وكيل وزارة الاقتصاد الوطني بتاريخ 2015/1/28م وبموافقة الجمعية العمومية للشركة وذلك للتحقيق في المخالفات الجزائية الواردة فيه والموضحة كذلك في الكتب المرفقة الصادرة عن اللجنة المشكلة من مجلس إدارة شركة جامعة فلسطين للرد على تقرير لجنة التدقيق المحايدة، وذلك استناداً لنص المادة رقم (92) من قانون الشركات رقم (7) لسنة 2012م التي نصت على: (تطبق الأحكام المتعلقة بشركة المساهمة على الشركة ذات المسؤولية المحددة في كل ما لم يرد بشأنه نص صريح في الأحكام المتعلقة بالشركة ذات المسؤولية المحددة) والمادة (1/186) التي نصت على: (رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة مسئولون تجاه الشركة والمساهمين والغير عن كل مخالفة ارتكبتها أي منهم أو جميعهم للقوانين واللوائح المعمول بها ولنظام الشركة وعن أي خطأ في إدارة الشركة، ولا تحول موافقة الجمعية العامة على إبراء مجلس الإدارة دون الملاحقة القانونية لرئيس وأعضاء المجلس).

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

د. أيمن عابد

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

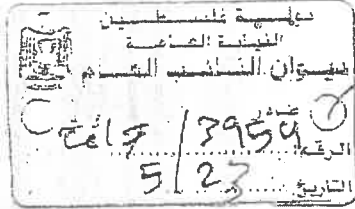
مراقب الشركات



تقرير اللجنة ورد الشركة.

جامعة فلسطين
UNIVERSITY OF PALESTINE

التاريخ: 2010/09/28



المحترم

السعادة الدكتور / اسماعيل جبر

النائب العام ...

تحية طيبة وبعد ...

الموضوع: / تقرير لجنة التدقيق المشكلة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني

نعتدكم اعطرت التحيات وتقدير عاليًا جهودكم الحثيثة والمتواصلة من أجل الحفاظ على مؤسساتنا التعليمية من أجل ان تشكل رافعه اساسيه في تقدم مجتمعنا ورفقه ، نشكر لكم جهودكم وجميع العاملين في النيابة العامة .

لما اشارت للموضوع أعلاه واستنادا الي قرار الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 2015 / 1 / 22 القاضي بتشكيل لجنة تحقيق ببعض المخالفات وبناء علي قرار وكيل وزارة الاقتصاد ومراقب شركات تشكيل لجنة خاصة بذلك . فاننا نرفق لسعادتكم التقرير النهائي المقدم من اللجنة المشكلة من قبل وزارة الاقتصاد .

واستنادا لقرار الوزارة ومراقب الشركات باتخاذ الاجراءات التصويبيه الاداريه والماليه للمخالفات التي جاءت بالتقرير نود إعلام سعادتكم باننا بدأنا باتخاذ الاجراءات التصويبيه اللازمه للمخالفات وذلك لضمان حقوق المساهمين واستقرار المؤسسة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير . .

أ. عماد الإغا

رئيس هيئة المديرين

المرفقات :

1. تقرير لجنة التدقيق المشكلة من وزارة الاقتصاد .
2. قرار تشكيل اللجنة .
3. المناطبات الرسمية من قبل الوزارة الكاسيه بالقرارات التصويبيه

المقر الرئيسي: غزة - مدينة الزهراء

2632006 ☎ 2632001/2/3 ☎

فرع خانيونس: شارع صلاح الدين - بجوار مستشفى دار السلام

2078280 ☎ 2078040 ☎

فرع الشمال: بيت لاهيا - غرب دوار مدينة الشيخ زايد



جامعة فلسطين

UNIVERSITY OF PALESTINE

التاريخ : 2016/09/28

المحترم

سعادة الدكتور / اسماعيل جبر

النائب العام ،،،

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع / تقرير لجنة التدقيق المشكلة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني

نهدىكم اعطر التحيات وتقدر عالياً جهودكم الحثيئة والمتواصلة من اجل الحفاظ علي مؤسساتنا التعليمية من اجل ان تشكل رافعه اساسيه في تقدم مجتمعنا ورقيه ،نشكر لكم جهودكم وجميع العاملين في النيابة العامة .

وبالاشارة للموضوع أعلاه واستنادا الي قرار الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 2015/1/22 القاضي بتشكيل لجنة تحقيق ببعض المخالفات وبناء علي قرار وكيل وزارة الاقتصاد ومراقب الشركات تشكيل لجنة خاصة بذلك ، فاننا نرفق لمعادتكم التقرير النهائي المقدم من اللجنة المشكلة من قبل وزارة الاقتصاد .

واستنادا لقرار الوزارة ومراقب الشركات باتخاذ الاجراءات التصويبية الادارية والمالية للمخالفات التي جاءت بالتقرير نود إعلام سعادتكم باننا بدأنا باتخاذ الاجراءات التصويبية اللازمة للمخالفات وذلك لضمان حقوق المساهمين واستقرار المؤسسة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

إسماعيل الأغا

رئيس هيئة المديرين

تم الاستلام
13/09/2016

المرفقات :

1. تقرير لجنة التدقيق المشكلة من وزارة الاقتصاد .
2. قرار تشكيل اللجنة
3. المخاطبات المرسلة من قبل الوزارة الخاصة باتخاذ الاجراءات التصويبية

المقر الرئيسي : غزة - مدينة الزهراء

2622006 5 2622006 2 2



التاريخ : 2016/09/06

المحترم

سعادة الدكتور / اسماعيل جبر

النائب العام ،،،

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع / بخصوص تسجيل الطلبة من دولة الامارات العربية

يهدىكم مجلس ادارة جامعة فلسطين عاطر التحيات ويثمن عاليا مساهمكم وجهودكم الحثيثة والمتواصله لضمان العدالة الناجزة لجميع ابناء شعبنا الفلسطيني اينما كانوا ، ومن اجل الحفاظ علي مؤسساتنا التعليمية لتشكل رافعه اساسيه تسهم بتقديم مجتمعا ورقيه .
وبالاشارة للموضوع أعلاه ولاحقا لكتابنا رقم (ر.خ / 11/02 بتاريخ 2015/05/28) نتقدم لسعادتكم بالملف الخاص بواقعة تسجيل الطلبة من دولة الامارات العربية بطريق مخالف للأعراف الأكاديمية والادارية واستلام رسوم مالية من الطلاب علي دفعات متعددة بدون علم الجامعة وبدون توريد وايداع تلك المبالغ في حسابات الجامعة ، وهذا ما ورد في تقرير لجنة التدقيق الصادر عن لجنة مراجعة حسابات جامعة فلسطين والمشكلة استنادا لقرار وكيل وزارة الاقتصاد الوطني بناء علي قرار من الجمعية العمومية لجامعة فلسطين .

لذلك نأمل من سعادتكم اتخاذ الاجراءات التي ترونها مناسبة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ. عماد الأعلى
رئيس هيئة المديرين
2016